

مكتبة فلسطين للكتب المصورة

كتب سياسية



مجموعة عربية ١٠٠٪

الكتاب الثاني والعشرون

إسرائيل

جناية وخيانة

بمقدم
سعدى بسيسو

الجزء الأول

كتب سياسية

الكتاب الثاني والثمانون



جناية وخيانة

تلم:

مدي بيسو

دكتور في الحقوق من جامعة باريس

مقدمة

لم يعرف التاريخ قضية طمس فيها الحق ، وزورت فيها الحقيقة ،
مثلما حدث في قضية فلسطين . ان الأدوار التي مرت بها هذه القضية
تبين بجلاء ، غدر الصهيونية ، وخيانة بعض الحكام العرب من عملاء
الاستعمار . وتفضح مؤامرات الدول الغربية الكبرى ضد الشعوب
العربية .

فقد كان أبناء صهيون يعلقون أبناء التاييمز على أعواد المشانق ،
ومع ذلك ساندت بريطانيا العصابات الصهيونية ، ضد العرب بأن
أعطتهم وعد بلفور ومدتهم بالعون المادى والأدبى .

وفي الحرب المقدسة التي خاضتها الشعوب العربية ضد العصابات
الصهيونية في سنة ١٩٤٨ ، تأمر عبد الله ملك شرق الأردن ، مع
حكام العراق في العهد البائد ضد الجيش المصرى الباسل . . وتراجع
جيش الملك عبد الله ، ووقف الجيش العراقى طبقا لأوامر قاداته :
ماكو أوامر ! . . وبعد اعلان مولد اسرائيل بدقائق . . اعترف بها
ترومان رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية . . زعيمة العالم
الحر ! . . كما تقول هى عن نفسها ! . . وأغمض ترومان عينيه ، فلم
يرى يثيون عسريين ، مشرد في قلب الصحراء . . يأكلون الخصرم ،
ويلعنون أمريكا ، التي تغذى مولودها غير الطبيعى ، الذى ولد في ليلة
حالة الظلام . . !

وفي سنة ١٩٥٦ تأمرت بريطانيا وفرنسا والذنب اسرائيل ضد
القومية العربية الإنامية ، ممثلة في قائدها الرجل العظيم جمال
عبد الناصر . . وكان الهجوم الغادر على مصر . . وارتد المتآمرون
على أعقابهم خاسرين ، ثم بدأت سلسلة المؤامرات ضد الشرق
العربى ، وادعى أينزهاور وجود فراغ سياسى في الشرق الأوسط
. . وطلع علينا بحكاية مشروع أينزهاور . .

وقبلته اسرائيل لانه احدى وسائل التغذية الصناعية التي تمّ في
أجلها ولكن الى حين .. فالتاريخ لم يعرف دولة تعيش على الاعانات ،
والعونات من المحسنين .. واسرائيل فضلا عن ذلك مولود غير
طبيعى .. اصطنعتها الدول الغربية الكبرى لتكون رأس جسر لها
فى الشرق العربى ..

ولكن القومية العربية النامية ، ستدمر كل هذه الحواجز التى
أقامها الاستعمار بين البلدان العربية . وسيعود الشرق العربى - كما
كان - متحررا من كل قيود الاستعمار السياسى والاستعمار
الاقتصادى ..

ان أملنا ، وأمل العرب جميعا ، يتركز فى الرجل العظيم جمال
عبد الناصر الذى يقود قافلة الشعوب العربية ، بعزم حديدى وإيمان
عميق ، وسط المحيط الهادر ، ليرسو بها على شاطئ الأمان ..
ويؤمئذ ستعود فلسطين الأرض المقدسة الى أصحابها الحقيقيين ..
عرب فلسطين ..

» لجنة كتب حياصة «

الفصل الأول

الحركة الصهيونية

(١)

الصهيونية حركة سياسية قائمة على أساس من الباطل والعدوان ترمى الى لم شعث اليهود المبعثرين فى سائر أنحاء الأرض ، وجمع أكبر عدد ممكن منهم فى فلسطين ، وتأسيس دولة يهودية فى هذا القطر العربى الصميم .

والسبب الرئيسى فى ظهور هذه الحوكة غير الشرعية ليس كما يدعى زعماء اليهود كذبا من وجود حق قديم لهم فى فلسطين يخولهم العودة اليها وانتزاعها من أيدي أصحابها الذين امتلكوها منذ عدة قرون ، بل هو فى الواقع ما جبلوا عليه من جشع ماذى عظيم وتعصب طائفى ذميم ، وما قاموا به باطراد فى الاقطار التى آوتهم من خيانات وتخريب ، الأمر الذى أثار عليهم النقمة وجعلهم عرضة فى أوربا ، سيما روسيا ورومانيا وبولونيا ، لكثير من حوادث الأذى والاضطهاد وحملهم فى النهاية على الرغبة بالرحيل والعتور على بلد يلجأون اليه ويطمئنون فيه

وللتدليل على ما ذهبنا اليه من ان الصهيونية وليدة الاضطهادات العنصرية ، ولدحض كل حجة تقول بأن لها دعائم حقوقية ترتكز عليها ، نصف بايجاز حالة اليهود قبل نشأة الصهيونية ، ومختلف الوسائل التى جربوها لحل مسائلهم حلا نهائيا ، وكيف ان الصهيونية لم تكن فى الحقيقة سوى واحدة من تلك الحلول .

ففى روسيا لم يعط اليهود الحق بالاقامة الحرة فى المناطق التى يختارونها لا تقسم بل كان معيناً لهم ، وفقا للنظام الخاص باليهود ، مناطق خاصة لا يجوز لهم السكنى فى غيرها تدعى « مناطق الاقامة »

أو الفيتو • كما كان محظورا عليهم فى الوقت نفسه حرية الاتجار فى البلاد وممارسة كثير من الحرف والمهن والوظائف والتزام مشاريع الدولة

وسنت بولونيا ، مثلها فى ذلك مثل رومانيا ، قوانين عديدة تمنع اليهود من عقد المقاولات مع الحكومة والتزام التعهدات الرسمية ، وعملا بقانون ١٧٦٨ لم يجز لهم تعاطى التجارة ومزاولة الحرف والمهن الا ضمن حدود معينة • وكانوا مكلفين بأن يدفعوا عدا الضرائب العامة ضريبة خاصة بهم تعرف بضريبة الرؤوس أو النفوس

وأما وضعهم فى البلاد الأخرى فلم يكن بأحسن من ذلك ، وظلوا يعيشون فى انجلترا وفرنسا وبلجيكا وغيرها فى حالة لا تختلف كثيرا عن هذا الوصف

بيد أنه قد لاح فى أفق أمريكا وفرنسا ، فى أواخر القرن الثامن عشر ، فجر حركة اصلاح ترمى الى تحسين معاملة اليهود وتعديل وضعهم • وعملا بمبادئ الثورة فيهما فقد تمت مساواتهم بالرعايا الأمريكيين والفرنسيين ، واجيز لهم ممارسة الحقوق كافة التى كانت محصورة من قبل بغير اليهود • وظفروا فيما بعد بمثل هذه المساواة فى معظم الدول باستثناء أوربا الشرقية التى استمرت ، وفيها ما يزيد على نصف مجموع اليهود فى العالم ، على اضطهادهم ، وكانت بذلك سببا فى بقاء المسألة اليهودية معلقة •

عندئذ قام زعماء اليهود ومفكروهم يبحثون عن حل ملائم لهذه المشكلة وعن علاج شاف لهذا الداء • وأول ما ذهبوا اليه فى هذا الباب المهاجرة الى بلاد جديدة يتوافر فيها اللين والتسامح ، وأخذوا ينزحون أفواجا وجماعات الى غربى أوربا وبلاد ما وراء البحار • أما فلسطين فلم يختار الرحيل منهم اليها الا نفر قليل يقدر ببضع مئات

فقط بينما كان المهاجرون منهم الى البلاد الأخرى يعدون بمئات
الألوف .

وقوافل المهاجرين هذه كانت تتجدد وتتكاثر كلما حل بهم اضطهاد
جديد أو بدا لهم خطر شديد . وبلغت أرقام المهاجرة حدا عاليا بعد
الاضطهادات البروسية التي حصلت فى سنى ١٨٨١ - ١٨٨٢ ،
و ١٨٩٠ - ١٨٩١ ، و ١٩٠٥ - ١٩١٠ .

فبينما كانت المهاجرة اليهودية الى الولايات المتحدة بين ١٨٠٠ -
١٨٨٠ تقارب الألفى شخص فى العام الواحد اذ بها ترتفع بين
١٨٨١ - ١٨٩٩ الى ٣٠ ألفا سنويا ، كما ارتفعت الى ١٠٠ ألف فى
السنة بين سنى ١٩٠٠ - ١٩١٤ ، ولو أضفنا الى ذلك المهاجرة الى
أوربا الغربية وبلاد ما وراء البحار : كندا وأرجنتين وإفريقيا الجنوبية
نجد أن مجموع اليهود الذين نزحوا من أوربا الشرقية بين سننى
١٨٠٠ - ١٨٨٠ نحو ٢٣٠.٠٠٠ شخص أو ٣.٠٠٠ شخص سنويا ،
وما يعادل ١.٠٠٠.٠٠٠ مهاجر بين سننى ١٨٨١ - ١٨٩٩ أو ٥٠ ألفا
سنويا ، و ٢.٠٠٠.٠٠٠ بين سننى ١٩٠٠ - ١٩١٤ أو ١٣٥ ألفا فى
كل سنة .

وفى ذلك يقول الدكتور رابان سملكا : « ان سننى المهاجرة الكبرى
هى سنو الاضطهادات المروعة فى روسيا ورومانيا . أما قبل ذلك ،
أى قبل الخمسين سنة الأخيرة ، فلم تكن المهاجرة اليهودية شيئا
مذكورا . ولم يتجه من بين هذا العدد الكبير من المهاجرين الا فئة
قليلة جدا نحو فلسطين . وفى سنة ١٩١٨ عندما احتلت بريطانيا
الأرض المقدسة لم يوجد فيها من اليهود سوى ٥٥ ألفا ،

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية فى سنة ١٨٩١ ، وبريطانيا فى
سنة ١٩٠٠ ، لم تلبثا أن قامتا كلتاهما بحركة معادية للمهاجرين
اليهود ، وفرضتا قيودا صارمة على دخول غير المرغوب فيهم الى

ببلادهم • ولما دعت اللجنة البرلمانية ، التي تألفت فى لندن لدرس مسألة المهاجرة ، هرتسل للشهادة بوصفه خبيرا قال : « ان غير المرغوب فيهم الذين لا تريدهم بريطانيا هم بكل تأكيد اليهود ، وان هذه الحركة ليست سوى حركة غير سامية يقوم بها الانجليز • وعندها قام بعضهم يفكر بلزوم انتقال يهود العالم برمتهم الى بقعة واحدة من الارض تكون لهم وطنا وفيها يؤسسون دولة • وأول من صرح بهذه الفكرة الدكتور بانسكر فى كتابه « التحرير الذاتى » ولكن هذه النظرية صادفت مقاومة عنيفة من يهود أوروبا الغربية وأمريكا الذين تمت مساواتهم منذ زمن بالوطنيين • واستنكر هؤلاء كل حركة ترمى الى اخراجهم من بلادهم التى يتمتعون فيها بكامل الحقوق ونقلهم الى عالم مجهول لا يدرون ما وراء الغيب فيه • واتضح فى النهاية ان الانتقال الكلى أمر صعب ولا يصح اعتباره حلا عمليا للمسألة اليهودية ، ومن هنا نشأت الفكرة الصهيونية ••

(٢)

ويعد تيودور هرتسل الصحافى النمساوى واضع الحجر الاساسى فى بناء الصهيونية • فقد ذكر فى كتابه «الدولة اليهودية» عام ١٨٩٥ ان خلاص اليهود من الأذى اللاحق بهم لا يتم الا بالمهاجرة وتأسيس دولة يهودية مستقلة فى أرض جديدة • ولكنه خلافا لرأى أصحاب الانتقال ذهب الى أن تقتصر المهاجرة على أولئك الذين لا يطيقون البقاء فى البلاد التى يسكنونها أو أولئك الذين يرغبون فى الرحيل عنها • ولذا فهو لم يجعل انتقال جميع يهود العالم أمرا لازما ، بل حصر ذلك بصورة عامة فى يهود أوروبا الوسطى والشرقية البالغ عددهم نحو عشرة ملايين كما ان هرتسل لم يجعل فلسطين هدفا لحركته قط اذ هو يقول : « يكفى أن يعطونا أية قطعة من الارض تتناسب

وحاجات شعبنا وتكون لنا السيادة عليها ، . وهذا هو نفسه ما ذهب اليه بانسكر من قبل اذ يقول : « ان هدفنا ليس هو الأرض المقدسة بل أية بقعة من الأرض تخصص لنا »

ولما عقد المؤتمر الصهيوني الاول جلسته في مدينة بال بسويسرا عام ١٨٩٧ وافق المؤتمر على نظرية « الدولة الجديدة » . ولكنهم قرروا بعكس ما أراد هرتسل أن يكون مركز « اسرائيل » الحديثة أرض « اسرائيل » البائدة ، أى فلسطين . وسميت هذه الحركة التي تهدف الى جمع الملايين اليهودية في فلسطين العربية بالصهيونية نسبة الى جبل صهيون في القدس الذي ورد ذكره كثيرا في التوراة والانجيل . وغايتها وفقا « لقرار بال » انشاء وطن للشعب اليهودي في فلسطين . وهناك ، كما سنرى ، فريق من زعماء الصهيونيين ما زال يصر على أن تمتد الدولة اليهودية من الفرات الى النيل ، وأن تضم أراضي سورية وشرق الأردن على الأقل بالإضافة الى فلسطين .

من ذلك يتضح ان الصهيونية انما تقوم على أساس انتهاك حقوق العرب المكتسبة في الأرض المقدسة ، وخرق قواعد القانون الدولي ومبادئ العدالة والانسانية . فلسطين عربية منذ أربعة عشر قرنا . وقد غادرها اليهود للمرة الأخيرة منذ ألفى عام ، ومن ذلك التاريخ البعيد لم يبق لهم فيها صلة سياسية أو علاقة دولية أو مركز قانوني . . . وهي قد أصبحت منذ ذلك الحين وطنا للعرب الذين تملكوها وعاشوا فيها واحتفظوا بها . وكما انه لا يمكن لأية طائفة أن تنال بسبب الاضطهادات التي قد تتعرض لها في أية بلاد حقا في اغتصاب بلد آخر فكذلك لا يجوز أن يكتسب اليهود بسبب هذه الاضطهادات أية حقوق تخولهم العودة الى فلسطين أو امتلاك أى جزء منها . وليس هذا هو رأينا وحدنا ، بل ان هنالك فريقا من اليهود أنفسهم ، وغير اليهود ، قد ذهبوا هذا المذهب وجأهروا به مرارا .

خذ مثلاً هرتسل مبتدع الصهيونية فإنه لم يذكر في كتابه « الدولة اليهودية » ان لليهود حقاً في المطالبة بفلسطين ، بل انه قد ذهب الى أبعد من ذلك حين وقف يخاطب المؤتمر الأول قائلاً : « لست أنصحكم بأن تهاجروا الى فلسطين ، فذلك خطر عليكم وعلى السكان الأصليين . ابتعدوا عن فلسطين واجتنبوها واختاروا لأنفسكم بلداً غيرها ، ذلك خير لكم وأولى »

ولما أراد هرتسل عقد المؤتمر الأول في ميونيخ قامت قيامة الطائفة اليهودية في هذا البلد واحتجت عليه وقاومت انعقاده فيها مقاومة عنيفة اضطر هرتسل على أثرها الى عقد المؤتمر في بال بسويسرا .

وما أن ذاعت مقررات هذا المؤتمر حتى هب كبار حاخامى لندن وفيينا وباريس يعلنون تبرؤهم من الصهيونية واستنكارهم مبادئها . ووقع رؤساء حاخامى المانيا احتجاجاً في البرلitzاتجيات يستنكرون باسم الدين الاطماع الصهيونية وقرارات المؤتمر .

ولما دعى أحد كبار اليهود أمام مؤتمر السلم عام ١٩١٩ للاعراب عن رأى بنى ملته في فرنسا حيال القضية الصهيونية هاجم هذه الحركة بعنف وصرح بأن جمع اليهود في فلسطين لابد أن يكون نواة خطر دولى ، ومركزاً للقلق والاضطراب ، ووكراً للدسائس والمؤامرات

وقال المونسنيور بودريار عضو المجمع العلمى الفرنسى : « مصيبة عظيمة أن يكون لليهود قومية ، لكنها مصيبة أعظم أن تصبح لهم دولة . وان تحقق ذلك فسندرى الى أى حد يسوء الحال ، اذ كيف يجوز أن يكون للشخص فى وقت واحد قوميتان وجنسيتان ودولتان ؟! »

وحين تقدم المسيو سيلفيان ليفي الأستاذ في الكوليج دي فرانس في باريس لاداء الشهوده بوصفه خيرا يهوديا أمام مؤتمر السلم عام ١٩١٩ قال : « اننى لست صهيونيا ولا أشارك الصهيونيين أفكارهم . . اننى فرنسى قبل كل شئ ، ولست ممن يعتقدون بضرورة أو امكان أو فائدة انشاء دولة يهودية في فلسطين »

وصرح أيضا المسيو تيودور رايناش عضو المجمع العلمى الافرنسى بقوله : « ليس اليهود أمة ، والقول بأنهم يشكلون أمة هو قول هراء ، واننى لاؤكد بأن تأسيس دولة يهودية في فلسطين يتعارض ورغبة تسعة أعشار العقلاء اليهود »

وقال العالم الرياضى اينشتاين في يناير ١٩٣٩ : « اننى لست من أنصار الصهيونية ، ولا أدري لماذا يطالبون الصهيونيون بانشاء دولة يهودية » . وفى عام ١٩٤٨ وقف اينشتاين الى جانب الدكتور ماجنس عميد الجامعة العبرية في القدس ، معارضا تأسيس دولة يهودية لا يشترك فيها العرب أهل فلسطين . وصرح هذا العالم يومئذ قائلا : « ان معارفى بطبيعتى اليهودية تجعلنى أشك في وجوب قيام دولة لاسرائيل على حدود مسلحة ، ومثل هذه الدولة لن تكون مؤقتة لا تدوم »

بيد انه على الرغم من هذه الحقيقة فقد ظل الزعماء الصهيونيون يواصلون الجهود ، وعلى رأسهم الدكتور وايزمان ، لكسب رأى العام اليهودى واقناعه بلزوم تأييدهم ومناصرتهم . ونجح هؤلاء الزعماء في النهاية في خداع الجماهير وتضليلهم ، وتمكنوا من الظفر الى جانبهم في كل قطر بعدد من الرجال البارزين ذوى البأس والنفوذ لا سيما في انكلترا وأمريكا . وقد أصبح اليوم كل يهودى في الواقع صهيونيا كان أو غير صهيونى ، عضوا عاملا في الحركة الصهيونية ، يساعد أبناء ملته ويؤازرهم في اغتصاب فلسطين وغيرها من البلدان العربية ، وتحقيق أحلامهم غير الشرعية على حساب العرب جميعا .

الفصل الثانى

أدوار الصهيونية

- ١ -

لقد اعتنق هرتسل بعد توليه رئاسة المؤتمر المذهب الذى يقضى بأنه يجب على اليهود أن لايهاجروا الى فلسطين أو يؤسسوا مستعمرات جديدة فيها قبل الحصول على موافقة السلطان وأخذ الضمانات الحقوقية اللازمة منه ، ولقد قيل فى ذلك : « ليس لنا أن نبدأ شيئاً من أعمالنا الاستعمارية فى فلسطين قبل الحصول على ترخيص قانونى بدخولنا إليها »

وضمنا لنجاح المساعى فى هذا السبيل فقد تم إنشاء مؤسستين الأولى هى لجنة العمل وقد أوجدها المؤتمر الأول ، والثانية هى البنك الاستعمارى اليهودى وقد أسسه المؤتمر الثانى سنة ١٨٩٩ برأسمال قدره مليوناً جنيه انكليزى . أما لجنة العمل فوظيفتها تمهيد وانجاز المفاوضات والمحادثات مع ممثلى الدول لتحقيق غاية الصهيونية ، وتوقيع الاتفاقات والالتزامات المتعلقة باسكان اليهود فى فلسطين ، وتسهيل انتقال ملايين اليهود الى البلد الجديد وأستيطانهم فى أرض صهيون . وأما البنك فمهمته جمع التبرعات والاعانات والأموال اللازمة للمشروع ، وحفظها فى صندوق قومى ، وصرفها لسد الاحتياجات التى يقتضيها إنشاء الدولة الجديدة . وقد جعل هذا البنك تحت امرة المؤتمر ، ثم وضعت جميع أمواله تحت تصرف لجنة العمل ، ولعب دوراً هاماً فى المفاوضات بين رجال الإصهيونية والدول الأخرى . وعندما كان يسافر هرتسل لاستانبول كان يرافقه فى رحلته كل مرة أحد أعضاء مجلس ادارة البنك

وعملاً بهذا المبدأ الذى يطلق عليه الصهيونية السياسية حاول

الزعيم الأول الاتصال بالسلطان عبد الحميد والتفاوض معه فى هذا الشأن ، وتم له ذلك بواسطة مستشرق من بودابست صديق للسلطان يدعى المسيو فامبرى . وفى ١٧ و ١٨ و ١٩ مارس ١٩٠١ عرض هرتسل على « يلدز » مشروع الصهيونية وأهدافها ، والتمس من السلطان منح اليهود امتيازاً بشأن مستعمرات يهودية زراعية فى فلسطين والبلاد المجاورة لها . لكن عبد الحميد رد طلبه وخيب آماله .

أما الأرض التى تمكنها بعض اليهود من قبل فى فلسطين فقد سمح لهم بشرائها حين لم تكن الحركة الصهيونية قد نشأت بعد ، أو حين لم تكن أهدافها العدوانية قد اتضحت بشكل جلى .

وعلى الرغم من هذا الفشل فان هرتسل لم يقنط من امكان معاودة البحث ثانية ، وفى الخطاب الذى ألقاه عام ١٩٠١ فى جمعية المكابيين بلندن قال : « تتوقف النتيجة المنشودة على حصولنا على مليونى جنيه استرلينى » . وعندها تطوع ممولو اليهود فى جمع هذا المبلغ وآزروا البنك ، وقرر المؤتمر الخامس وضع جميع الأموال تحت تصرف لجنة العمل . وعندئذ عاد هرتسل وقابل السلطان من جديد وعرض عليه هذا المبلغ الضخم . الا أن عبد الحميد لم يصغ اليه وأصر على رفضه ، وعاد هرتسل بخفى حينين مرة أخرى

بعد هذه الخيبة المرة تأكد الزعيم اليهودى أن السلطان عدو للصهيونية ومن الأجدد البحث عن منطقة أخرى غير فلسطين تصلح لاستيطان الجماعات اليهودية فيها . وأخذ يفكر فى قبرص أو سيناء نظراً لعلاقتها السياسية مع الحكومة الانجليزية ، وخيل له امكان اكتسابها بسهولة من انجلترا ولىة الأمر فيهما . لكن قبرص كانت تميل لأن تصبح يونانية لا يهودية ، وسيناء صحراء لا تتسع لغير بضعة ألوف من المهاجرين

وفي الوقت نفسه اقترح المسيو غرينبرج أحد أعوان هرتسل السعى للحصول على امتياز في العريش ، فارتاح هرتسل الى هذا الرأي ، وحادث في الحال انجلترا في هذا الموضوع فلم تعارض به . وعندئذ سافر غرينبرج في أكتوبر ١٩٠١ الى مصر مزودا بكتاب توصية من اللورد لانسدوان ، وتبعته لجنة فنية خاصة لدرس الحالة في العريش من كتب . وفي أوائل سنة ١٩٠٢ عاد مع اللجنة . وفي مارس ١٩٠٢ قدمت اللجنة تقريراً يقول بأن العريش صالحة للاستعمار وان فكرة الاستيطان فيها حسنة ، وسارع هرتسل بالسفر لاجراء مفاوضات حولها مع الحكومة المصرية . ولشد ما كانت دهشته عظيمة حين رفض الخديوى والحكومة المصرية السماح لليهود باستملاك العريش . فرجع خالى الوفاض بقلب كليم لما أصابه من الاخفاق

وبينما كان رئيس المؤتمر غارقاً في بحر أحزانه بعد خيباته المتكررة بدا له في الأفق شعاع أمل جديد . اذ أن المستر جوزيف تشمبرلين وزير المستعمرات البريطانى شاهد في أثناء رحلته الى افريقيا بعد حرب البوير مقاطعة انجليزية تعرف بالاوغندا ، وهى كبيرة المساحة خصبة التربة كثيرة الانتاج خالية من السكان البيض ، فخيل له ان من الخير لانجلترا أن يهاجر الى هذه البلاد البكر الجميلة الشعب اليهودى بقيادة هرتسل صديق بريطانى . وبعد رجوع الوزير البريطانى الى بلاده عرض على الزعيم اليهودى فى هذه المنطقة مع امتياز باستعمارها ، فقبل هرتسل الاقتراح من غير تردد ، ومن ثم طرحه على المؤتمر السادس ووقف يدافع عنه بنفسه . فوافق عليه المؤتمر بأكثرية كبيرة جدا ، ٢٩٨ صوتاً ضد ١٧٨ ، وانتخب لجنة غنية لدرس حالة الاوغندا عن قرب

وأخر سياحات هرتسل كانت الى روما حيث استقبله فيها الملك فيكتور عمانوئيل ووزير الخارجية المسيو تيتونى وقدااسة البابا والكردينال مري دل فول وزير الفاتيكان . ولكن خيباته المتعاقبة

وبعد وفاة هرتسل استعرض اليهود الأعمال التي قام بها ز فوجدوها سلسلة من الفشل والخذلان ، فهاهم الأمر وانقسم المؤتمر فريقين : فريق يرى وجوب مواصلة السعى السياسى والم على مبادئ هرتسل وأفكاره ، وفريق يرى وجوب اتباع خطة . ودخول فلسطين واستعمارها بأية وسيلة دون موافقة السلطان غير الحصول على أية ضمانات حقوقية من الدولة العثمانية . و أصحاب الرأى الآخر الصهيونيين العمليين . وحصل بين الف بسبب هذا الخلاف نزاع حاد كان يبدو جليا فى الصحف و- الاجتماعات العامة وجلسات المؤتمر . وتم النصر أخيرا للصه العملية فى المؤتمر العاشر ، وتألفت حينذاك بعد انسحاب داف ولفسون خليفة هرتسل من الرئاسة لجنة تنفيذية جديدة أعضاءا من الصهيونيين العمليين وهم وربرج وهانتك و سوكولوف

وكما أن مساعى ومحاولات الصهيونية السياسية لم تثمر فكذلك كان حظ الصهيونية العملية ، اذ بأت أعمالها بالخيبة نتمكن من ادخال أحد من اليهود الى فلسطين لأن الحكومة العث ضاعفت مراقبتها على دخولهم اليها وحظرت عليهم فى الوقت امتلاك أية أراض جديدة فيها .

ولما وقعت الحرب العالمية الأولى وجد زعماء الصهيونية فيها ف

ذهبية للاستفادة منها فى تحقيق خيالاتهم ، وتأهبوا للعب دورهم فيها بحكمة ودهاء عظيمين .

وبادئ ذى بدء قرروا التقرب من الطرفين المتحاربين ، ألمانيا وحلفائها وبريطانيا وحليفاتها ، وأن يخاطبوهما فى موضوع استعمار فلسطين . وفى أوائل سنة ١٩١٦ أصغت ألمانيا لأقوالهم ، وتقدمت بالوساطة بينهم وبين تركيا . ألا أن تركيا لم تلتن شيئاً عن ذى قبل وعرضت على الصهيونيين شروطاً قاسية بشأن الهجرة وامتلاك الاراضى . لم يقبلوها .

عندها انثنى الصهيونيون نحو انجلترا ، وقدموا لها فى اكتوبر ١٩١٦ مشروع هجرتهم الى فلسطين فلم تجبهم عليه الا بعد ثلاثة أشهر . وفى ٢ فبراير ١٩١٧ بدأت محادثاتهما معهم فى هذا الشأن . وقام الدكتور وايزمان فى هذه السنة نفسها باجراء محادثات شبيهة بذلك مع فرنسا وايطاليا . وانتهى الأمر بأن سنم الحلفاء ، بتأثير الانجليز ، بمطالب اليهود . وأعلنت انجلترا فى ٢ نوفمبر ١٩١٧ التصريح المعروف بتصريح بلفور ، وأيدته فيما بعد ايطاليا فى فبراير ١٩١٨ ، وفرنسا فى مايو ١٩١٨ ، وأمريكا فى أغسطس ١٩١٨ . وهو ينص بأن بريطانيا تنظر بعين العطف لانشاء وطن قومى يهودى فى فلسطين وتبذل أفضل جهودها لتحقيق ذلك . ولقد اصبح هذا التصريح منذ ذلك الحين مستنداً قوياً فى أيدي الصهيونيين والبريطانيين يعتمدون عليه فى تبرير سياستهم اغتصاب أرض فلسطين ومنحها للغزاة اليهود ، ولسوف نأتى على تحليله بصورة أوفى فيما بعد .

ومقابل ذلك ، ولأجل اجتذاب اليهود الى جانبها ، حاولت ألمانيا مرة أخرى الحصول من حلفائها على وعد مشابه لتصريح بلفور . وفى أواخر نوفمبر ١٩١٧ قابل الكونت تسارنان وزير خارجية النمسا

وهنغاريا هانتك ووعد به بأن النمسا وهنغاريا تؤيدان مطالب الصهيونية . وكذلك مهد الكونت بيرنسدوف سفير ألمانيا في استانبول الى مقابلة جرت بين محرر جريدة « الفوص » اليهودية ورئيس النظار ، فأعلمه الرئيس بأن تركيا ستقوم في المستقبل برعاية المصالح اليهودية الاقتصادية والثقافية في فلسطين كما كانت تفعل في الماضي تماما ، فلم يعجب المحرر هذا الوعد وانصرف حانقا

ولما وجد اليهود شروط الحلفاء أصلح لهم بكثير مما عرضته تركيا قبلوا بها ، وقرروا في أوائل سنة ١٩١٨ الانضمام الى جانب بريطانيا وحليفاتها ضد تركيا والدول الوسطى . وهكذا فاننا نرى كيف جاد الانجليز بمال غيرهم وتبرعوا لليهود ببلاد ليست بلادهم ، ولا حق لهم بالتصرف فيها .

وحين وضعت الحرب الكبرى أوزارها وانهقد مؤتمر باريس تقدم له بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩١٩ وفد صهيوني مؤلف من سوكولوف ووايزمان واوسيشكن واندريه سبير طالب الاعتراف بالحركة الصهيونية في معاهدات الصلح ، واعطاء الصهيونيين الضمانات اللازمة لتحقيق أهدافهم في فلسطين . وبعد أن استمع المؤتمر طويلا لأقوال الزعماء ، يهود ودقق حججهم وأسانيدهم لم يقر ادعاءاتهم الباطلة لأنها لا تتفق وقواعد القانون الدولي ، وتتناقض مع حقوق العرب المكتسبة في فلسطين . وخلافا لما طالب به الصهيونيون فقد صرح مؤتمر السلام في صلب صك العصبة بأن فلسطين دولة مستقلة تستعين موقتا ، مثلها في ذلك مثل سورية والعراق ، بنصح ارشاد دولة منتدبة من جامعة الأمم ، ولم يردبه ان لليهود فيها أى حق من الحقوق (الفقرة الرابعة من المادة ٢٢) .

بيد أن انجلترا على الرغم من ذلك كله ومن جميع عهودها وعهودها
وتصريحاتها وبياناتها التي قطعتها للعرب ابان الحرب بالاعتراف بهم
دولة مستقلة موحدة أخذت على عاتقها انشاء الوطن القومي اليهودي
وفق ما ورد في تصريح بلفور . وظلت دأئبة السعى منذ سنة ١٩١٨
لتحقيق الاهداف الصهيونية ، حتى تم لها انشاء اسرائيل سنة ١٩٤٨
بمعاونة حليفاتها الكبرى الولايات المتحدة الامريكية . وتلك لعمر
الحق جناية عظيمة لم ير التاريخ لها مثيلا من قبل ، ولا نظيرا في
جميع العصور .

الفصل الثالث

أسطورة الحق التاريخي

- ١ -

كثيرا ما زعم اليهود وهم يعلمون بأن الاضطهادات التي حلت بهم في أوربا الشرقية لا تخولهم مهما يكن نوعها اغتصاب فلسطين العربية من أصحابها ان لهم في فلسطين حقا تاريخيا يجيز لهم احياء « اسرائيل » البائدة منذ ألوف السنين والعودة الى « أورشليم » . لكن هذه دعوى زائفة باطلة لم يقصد بها غير خداع الجماهير الساذجة في الغرب ، وتضليل أكثر الناس هنالك الذين يجهلون حقائق تاريخ البلاد المقدسة .

بل ان هذا الحق الموهوم لم يرد ذكره مرة على لسان هر تسيل منشئ الصهيونية في كتابه « الدولة اليهودية » ولا في خطبه في المؤتمر . كما لم يشر مؤتمر بال نفسه الى وجوده قط ولم يصرح به في قراره المشهور ، ولو كان لليهود حق تاريخي بالفعل في فلسطين لما توانى هر تسيل عن بيانه ، ولما تردد المؤتمر عن تسجيله صراحة في قراره .

والحقيقة هي أن اليهود قد هاجموا في القديم جزءا من البلاد الفلسطينية وفتحوه ، وأنشأوا فيه مملكة في الشمال وثانية في الجنوب ، ولكن شعوبا أخرى لا يضاهاها الشعب اليهودي حضارة ومدنية ، وممالك أخرى لا تقاس بها مملكتا يهوذا واسرائيل عظمة وسلطانا قد عاينت في فلسطين قبل اليهود بزمان طويل ، وعاصرتهم في بقية أجزائها ، وحلت مكانهم بعد زوالهم وتشتتهم .

فالمؤرخ الفرنسي رابوبور ، ويؤيده في ذلك فريق من كبار المؤرخين مثل روبنسون وباتو وبريستد ، يقول : « يرجع وجود السكان في

فلسطين الى عهد قديم جدا يقدره بعضهم بعشرة آلاف سنة قبل الميلاد . وقبل أن يضع اليهود أول قدم لهم في هذه البلاد كان مستوطنا بها أقوام ذوو حضارة ومجد كالكنعانيين والحثيين والفينيقيين والفلسطينيين وغيرهم »

ولما تسلم الهكسوس عرش مصر في الألف الثانية قبل الميلاد جاءوا الى فلسطين وبنوا فيها مدينة الخليل . وفي عهد تحوتميس الثالث أصبحت فلسطين مقاطعة تابعة لمصر وظلت كذلك طوال عدة قرون

أما ابراهيم وعشيرته فقد قدموا من أور الكلدانيين الى الحدود السورية ، ومنها انحدروا الى النقب في جنوب فلسطين . وبعد وصولهم النقب أصاب البلاد قحط شديد ، فغادروها الى مصر (١٤٠٠ ق م) حيث يتوفر حول مراعى النيل الماء والكلاء والخصب ، وهناك حطوا رحالهم آمنين .

ولما جاء رعمسيس الثانى استعبدهم واستخدمهم فى بناء الهياكل والقصور التى كان يشيدها ، واستمر هذا شأنهم عدة سنين حتى تسنى لهم الهرب فى عام ١٩١٥ ق م . وعادوا الى الصحراء مرة أخرى ، وتاهوا فيها أربعين عاما ، وأخيرا جاءوا الى شرق الاردن ، ومنها أخذوا يقتربون نحو فلسطين .

غير أن موسى عليه السلام قد توفى فى هذه الفترة ، فخلفه يشوع . وقام هذا فهاجم الكنعانيين على حين غرة ودحرهم واستولى على قسم صغير من بلادهم ، وبقي القسم الأكبر من البلاد فى أيدي السكان الاصليين من كنعانيين وفينيقيين وفلسطينيين وغيرهم . وهب الفلسطينيون فيما بعد يقاتلون الغزاة وينتزعون الاراضى التى اغتصبوها منهم ، فتم النصر لهم واستعادوا سيادتهم فى وسط فلسطين وجنوبها .

وفى هذه الآونة انتخبت العشائر اليهودية شاؤول ملكا عليها ،
ووجه هذا عدة حملات ضد العمالة والفلسطينيين خابت جميعها ،
فاشتد عليه الكرب وقتل نفسه • وبعد موته خلفه داود عليه السلام
فحارب الفلسطينين من جديد وانتصر عليهم ، ومن بعده خلفه على
العرش ولده سليمان • وبعد وفاته انقسمت «العشائر» الى فرقتين:
واحدة فى الشمال وأخرى فى الجنوب •

وفى عام ٧٢١ ق • هاجم ملوك الاشوريين مملكة الشمال ودكوا
عرشها ، ونقلوا أهلها الى المنفى حيث أضاعوا استقلالهم القومى
وسائر مميزاتهم الخاصة • ووقعت مملكة الجنوب بدورها عام
٥٨٦ ق •م طعمة للفتاح البابلى نبوخذ نصر الذى هاجمها وفتحها
ودخل القدس وأحرق الهيكل وأسر سكانها جميعا وحولها الى مقاطعة
بابلية •

ولما اعتلى كورش عرش فارس سنة ٥٤٦ ق •م وأحب غزو مصر
سمح لليهود بالعودة الى فلسطين لمؤازرته فى الحرب فأبوا ، ولم
يرجع اليها منهم الا عدد قليل من الفقراء والشيوخ الذين ودوا
تدينا ان يموتوا فى اورشليم •

وبعد فتوحات الاسكندر أصبحت فلسطين يونانية ، وفى عام
٦٣ ق •م وقعت فى أيدي الرومانيين الذين أذاقوا اليهود أصناف
العذاب ، وفتكوا بهم فتكا شديدا وقتلوا أكثرهم ، وساقوا من بقى
منهم حيا أسرى كالعبيد يشتغلون فى المحاجر والمناجم فى أرض
النيل • وفى سنة ٧٠ ق •م تم اتلاف الهيكل ، وأصدر هادريان أمره
محرمًا على اليهود دخول القدس ، ومن دخلها منهم ألقى بنفسه للتهلكة
والموت ، ففروا الى العراق كى يعيشوا فيها مطمئنين •

وبانتشار المسيحية أيام قسطنطين حل باليهود بلاء عظيم ،
وأخذت الكنيسة تمعن فى اضطهادهم الى ان بعث الله لهم العرب
فاتحين ومنقذين ودخلت فلسطين فى حكم المسلمين • وبفضل تسامح
الدين الجديد استطاع بعض اليهود الرجوع الى فلسطين والعيش فيها

برغد واطمئنان تحت واية الاسلام يجرى من تحتها عدل وسلام .
ومنذ ٦٣٦ م ظلت فلسطين عربية بسكانها ولغتها وآثارها وتاريخها .
ولم يزد عدد اليهود فيها حين احتلتها بريطانيا سنة ١٩١٨ ، كما
ذكرنا قبلا ، على ٥٥ ألفا ، أو ما يقارب ٧ فى المائة فقط من المجموع .
نستنتج من هذا كله أن العبرانيين ، أجداد اليهود ، لم يكونوا
أول من سكن فلسطين بل سبقهم فيها قبل مجيئهم اليها بعدن قرون
شعوب كثيرة أخرى . ومن جهة ثانية فهم قد دخلوا البلاد عنوة
وحربا وقتلوا السكان الاصليين ، وبقوا عشائر متوحشة بدون
نظام مفككى الاوصال ، بينما كان السكان الاصليون ذوى مدنية
وحضارة . وأخيرا فان الدولة اليهودية التى أسسها داود عام ١٠٤٩
ق .م لم تشمل الا قسما صغيرا من فلسطين ، وان هذه الدولة لم
تعمر طويلا بل عاشت فى الشمال لغاية ٧٢١ ق .م وفى الجنوب لغاية
٥٨٦ ق .م ، أى مدة تتراوح بين ٣٥٠ - ٤٥٠ سنة فقط .
ويجب أن لا ننسى فى هذا الصدد أيضا ان فلسطين قد انتقلت
بعد سقوط مملكتى الشمال والجنوب دورا بعد دور الى أيدي دول
مختلفة أهمها جميعا الدولة العربية . وزد على ذلك كله ان اليهود
بعد نقلهم الى بابل فقدوا جميع عناصرهم القومية وأبوا الرجوع الى
فلسطين عندما سمح لهم بالعودة كورش الفارسى ، وأصرروا على البقاء
فى البلاد التى نزحوا اليها .

- ٢ -

تلك هى اذن حقيقة التاريخ ومنها تتضح الدعاوة الباطلة التى
يروجها الصهيونيون كذبا لستر نواياهم العدوانية وتبرير مطامعهم
التي لا تقوم على أساس مشروع . ومع ذلك فاننا لو سلمنا جدلا
لمن عاش فى بلاد زمننا باسترجاعها لما استفاد اليهود من هذا شيئا
لان اقواما عديدين قد مكثوا فى فلسطين قبلهم وبعدهم ، والعرب هم
أصحابها منذ أربعة عشر قرنا ، ولجاز للعرب والحال هذه استعادة
الاقطار التى دانت لهم يوما وخضعت لسلطانهم قديما ، وامتلاك

اسبانيا التى أنشأوا فيها دولة ذات شأن طوال سبعة قرون .
فضلا عن ان العرب لم ينتزعوا فلسطين من اليهود حتى يأتى
هؤلاء لمطالبتهم باسترجاعها منهم ، بل أخذها العرب من البيزنطيين ،
وفى ذلك الوقت لم يكن فى فلسطين من اليهود غير نفر قليل لا يقام
له وزن . وان كثيرا من المؤرخين الثقة ليؤكدون بأنه حين دخل
العرب فلسطين لم يكن فيها يهودى واحد .

وجدير بالذكر بوجه خاص ان ملوك البيزنطيين ، مالكى فلسطين
قبل مجىء العرب اليها ، قد اعترفوا هم أنفسهم صراحة بمشروعية
الفتح الاسلامى بالمعاهدة التى عقدها مع الخليفة عمر ، وتنازل
صفرونيوس له عن البلاد وتسليمه مفاتيح القدس . وهذه حجة
تاريخية وقانونية لم يظفر بمثلها أحد من الفاتحين السابقين .

ومن جهة أخرى فان هنالك دلائل كثيرة تؤيد ان اليهود قد تخلوا
أنفسهم منذ القديم عن كل فكرة بالرجوع الى فلسطين وتأسيس دولة
فيها . ويقول المؤرخ اليهودى رايناش : « لقد كان رؤساء الدين فى
بابل أول من جاهر بالمذهب الذى يفرض على اليهود ان ينزعوا من
كتبهم الدينية وصلواتهم كل ما لا يتفق وقوانين البلاد التى انتقلوا
اليها ، لا سيما ما يتعلق بالامور السياسية أو العودة الى فلسطين .
ويقول المؤرخ رابوبور : لقد نشأ فى بابل عند اليهود فى القرن
السابع قبل الميلاد فكرة ما لها ان « اسرائيل ، يمكن أن يعيش بلا
دولة وبدون ملك ومن غير أرض . كما بدا لهم ان مستقبلهم لا يرتكز
على تأسيس دولة سياسية أو على وجود السلاح والمعدات الحربية ،
بل على الاحتفاظ بالوحدة الروحية فى الدين والعادات .

وفوق ذلك كله فان الشذمة اليهودية التى عاد من بابل بالحاح
كورش الفارسى لم تلبث ان غادرت فلسطين وهاجرت منها راضية
مختارة . وفى أوائل أيام الامبراطورية الرومانية اكتسب اليهود
بطلبهم الجنسية الرومانية ، وحلت « الطائفة اليهودية » عندهم
محل الوطن والقومية .

ويقول المؤرخ رايناش أيضا : لقد اجتمعت كلمة كثير من المؤرخين ، وتؤيدهم فى ذلك الحفريات والآثار ، على ان اليهود كانوا منتشرين منذ القرن الاول للميلاد فى جميع جهات حوض البحر الابيض المتوسط . ومنذ ذلك الزمن البعيد لم يبق لهم صلة بفلسطين ، ولم يفكروا فى العودة اليها . بل انهم على العكس من ذلك قد تفرقوا فى كل مكان لا ينشدون شيئا غير استيطان المدن التجارية الزاهرة طلبا للربح الوفير مثل الاسكندرية والقاهرة وطرابلس وايطاليا واليونان وآسيا الصغرى وقبرص وصقلية واسبانيا وغيرها » .

ومنذ النصف الثانى للقرن الثامن عشر بتأثير مندلسون فى ألمانيا ، والبيان الأمريكى الصادر عام ١٧٧٥ ، وقرار المجلس الوطنى الفرنسى فى ٢٩ سبتمبر ١٧٩١ ، أعلن « اسرائيل » مرة أخرى انه لم يكن ولا يرغب ان يكون أمة ، بل يريد أن يبقى كما هو « طائفة دينية » فقط . وفى عام ١٨٠٧ صرح المؤتمر اليهودى العام الذى عقد فى باريس بأن ليس لليهود أى حق فى المطالبة بفلسطين ، وان عليهم أينما كانوا ان يلغوا من أذهانهم وصلواتهم كن ما له علاقة بالرجوع الى فلسطين أو تأسيس دولة فيها . وتبع هذا المؤتمر مؤتمرات أخرى فى رومانيا وفيينا وبرلين وبقية العواصم الاوربية أيدت جميعا قرار مؤتمر باريس .

ومجمل القول أن اليهود بعد أن غادروا فلسطين قبل ألفى عام قد أصبحوا غرباء عن أرضها وسكانها ، كما أصبحت هى منذ ذلك الزمن البعيد فى نظرهم هم أنفسهم وفى نظر التاريخ والقانون بلادا غير يهودية ليس لهم فيها أى مطلب أو حق من الحقوق . وما عودتهم اليها اليوم الا ضربا من الغزو ساعدهم فيه حلفاؤهم الامريكان والانجليز وغيرهم كما سيأتى ذكره بوضوح فيما هو آت من الفصول .

الفصل الرابع

فتش عن بريطانيا

- ١ -

لقد أخذ اليهود يتذرعون بعد الحرب العالمية الاولى فى دعم مطامعهم فى فلسطين بالتصريح الذى أرسه بلفور وزير اُخارجية البريطانية بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩١٧ الى البارون ادموند دى روتشلد ويقول فيه : يسرنى أن أبعث اليكم بـنيابة عن حكومة صاحب الجلالة التصريح التالى الذى ينم عن روح العطف على الامانى اليهودية، والذى قد رفع الى الوزارة واقترن بتصديقها . وهو « ان حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين وستبذل أفضل جهودها لتسهيل ادراك هذه الغاية ، مع العلم بأن لا يعمل شئ يحجب بما للمجتمعات غير اليهودية القائمة فى فلسطين من حقوق مدنية ودينية ، أو بما يتمتع به اليهود فى أى بلاد غيرها من الحقوق أو المركز السياسى » .

وظاهر ان هذا التصريح ليس الا رسالة شخصية أرسلتها الحكومة البريطانية الى أحد رعاياها ، ولا يفيد غير الاعراب عن شعور العطف حول الامانى اليهودية ، ولم ينص على أى تعهد أو التزام بانشاء الوطن القومى اليهودى . وفى الحقيقة فهو لم يكن سوى وسيلة حربية سياسية قصدت بها بريطانيا والحلفاء كسب ود اليهود واجتذابهم الى صفوفها فى الحرب العالمية . ويقول المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية : « لقد تحققنا فى عام ١٩١٧ ان من الضرورى لنا ان نحصل على كل مساعدة يمكننا الحصول عليها ، وقد وجدنا من الواجب علينا لهذا السبب ان نكسب ود اليهود » .

ومن ناحية ثانية فان بريطانيا وجدت فى التصريح المشئوم ذريعة مهمة لتحقيق مطامعها الاستعمارية فى الشرق الاوسط . ولطالما تاقت لندن للسيطرة على الارض المقدسة وبسط نفوذها عليها . وهى قد حسبت ان فى احتضانها القضية الصهيونية قوة تساعد على احتلال فلسطين وتثبيت أقدامها فيها .

وفى ذلك يقول أحد الكتاب الانجليز : « كان يرى رجال الاستعمار الانجليز ابان الحرب العالمية الاولى ان اليهود بما يعانونه من أوضاع سيئة فى مختلف البلدان ، وما لديهم من رؤوس أموال كبيرة ، هم خير من يكون آلة للاستعمار البريطانى فى فلسطين . وهذا هو ما جعل البريطانيين يتبنون قضيتهم ويتخذونها تكتة لنيل الانتداب فى هذه »

وصرح الفرد موند (اللورد ملتشت) فى كتاب « الجار » عام ١٩١٧ قائلا : « انى أطلع بلهفة الى ذلك اليوم الذى تصبح فيه فلسطين وشرق الاردن وحدة ضمن الامبراطورية البريطانية وتشغل مركزا مهما فى جسم تلك الامبراطورية ، وتدافع عن هذه الوحدة عدة ملايين من اليهود الذين تربطهم بنا رابطة الوطن والاخلاص والمدنية »

ولكن ما يجب بيانه فى هذا الصدد ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ودول الحلفاء قد سبق لها فى سنتى ١٩١٥ و ١٩١٦ ان قطعت على أنفسها عهودا ومواثيق تقضى بمساعدة البلاد العربية فى انشاء دولة وطنية مستقلة حالما تضع الحرب أوزارها ، والاعتراف بهذه الدولة عند تشكيلها لقاء تقديم المساعدة ضد الترك والامان . فكان اعطاء هذا التصريح والحال هذه نكثا بتلك العهود ودليلا على سوء النوايا المبينة فى الصدور .

ففى ٢٥ اكتوبر ١٩١٥ كتب السير هنرى ماكماهون الى الشريف

حسين باسم حكومته يقول : « ان بريطانيا العظمى مستعدة بأن تعترف باستقلال العرب وان تؤيد ذلك الاستقلال ضمن الحدود التي رسمها شريف مكة ، وان تضمن سلامة الاماكن المقدسة تجاه أى اعتداء أجنبى يقع عليها » . وفى ٥ نوفمبر ١٩١٥ أجاب الشريف بالقبول قائلاً : « اننا نعلم بأن حفظنا من هذه الحرب يكون اما نجاحا يضمن للعرب حياة تليق بماضيهم أو هلاكاً فى سبيل ادراك هذه الغاية . ولولا ما عهدته من توطيد عزائم العرب على بلوغ هذا الهدف لآثرت العزلة على رأس جبل ٠٠ »

والى جانب ذلك فان تصريح بلفور يتناقض مع التصريحات الرسمية التى أدلت بها سلطات لندن وحكومات الحلفاء قبل هذا التصريح وبعده ، نذكر منها التصريح الذى فاه به مارك سايكس للوفد العربى الذى اجتمع به فى القاهرة بتاريخ ١١ يناير ١٩١٧ ، أى قبل صدور تصريح بلفور بعشرة أشهر وجاء فيه : « ان جميع الدول العربية الحاضرة والتى سيتم انشاؤها بعد الحرب يجب ان تتمتع بكامل سيادتها وحريتها واستقلالها »

كما أعلن اللورد اللنبى يوم دخوله القدس ظافرا فى ديسمبر ١٩١٧ ، أى بعد شهر من التصريح المشئوم ، بأن غاية الاحتلال البريطانى هى تحرير فلسطين من النير التركى وانشاء حكومة وطنية حرة فيها » . وبتاريخ ٥ يناير ١٩١٨ صرح لويد جورج فى خطاب ألقاه على نقابات العمال البريطانية « ان بريطانيا العظمى تعترف بحق فلسطين وسورية والعراق والجزيرة العربية بالحرية والاستقلال وتكوين حكومات وطنية فيها » . وبتاريخ ٧ فبراير ١٩١٨ أرسل اللورد بلفور صاحب « التصريح » نفسه برقية لجلالة الملك حسين باسم الحكومة البريطانية جاء فيها : « ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية بالاتفاق مع الحلفاء تصرح بأنها ثابتة على موالاتها لكل حركة ترمى الى تحرير البلاد العربية من حكم الاجنبى فيها ، وقد قررت تأييد الامة العربية فى جهادها ونضالها لاحياء الامبراطورية

العربية وازالة الفوار، الاصطناعية التي أوجدها الترك بين العرب . .
وحكومة صاحب الجلالة البريطانية تؤكد مرة أخرى وعودها السابقة
بتأييد استقلال جميع العرب ومساعدة البلاد العربية التي لم تنل
بعد استقلالها على الحصول عليه بعد الحرب » .

وفى يوم ٢٢ يونيو ١٩١٨ دعا الكوماندور هوجاث عميد جامعة
اكسفورد (وكان منتدبا للعمل فى المكتب العربى بمصر) الدكتور
عبد الرحمن شهنيدر وبعض اخوانه الى منزل المستر والرند كاتم
أسرار اللورد ملنر وأبلغه بيانا رسميا صادرا عن وزارة الخارجية
يوم ١٦ يونيو ١٩١٧ هذا نصه : « ان حكومة جلالة الملك ترغب فى
أن تكون عامة الشعوب التى تتكلم اللغة العربية منقذة من السلطة
التركية وان تعيش فيما بعد وعليها الحكومة التى ترغبها . والبلاد
العربية اما ان تكون قد نالت استقلالها من قبل أو حصلت عليه
الآن واعترفت به انجلترا اعترافا تاما . وهكذا يكون شأن انجلترا
أيضا مع البلاد التى سوف تحصل على استقلالها فى الحرب وبعدها .
وان حكومة جلالة الملك لتأمل بأن شعوب البلاد العربية الخاضعة
للترك أو التى تحتلها جيوش الحلفاء سوف تحصل أيضا على
حريتها واستقلالها ، وان يتم لها بعد الحرب تحقيق رغائبها .
وحكومة جلالته تعتقد بأن العوائق والصعوبات التى تقف فى سبيل
تحرير هذه الشعوب واحيائها سوف يمكن التغلب عليها تغلبا ناجحا،
وهى تعد بكل مساعدة فى سبيل ازالتها »

ولقد وثق العرب بهذه التصريحات الرسمية وظنوها صحيحة
صادقة لا رياء فيها ولا غش ، وما حسبوا قط أنها نوع من الاكاذيب
التي لا تنطوى الا على الخداع والتضليل وستر النوازع السيئة
المكبوتة فى النفوس . ودليلنا على ذلك ان اتفاقا سرى قد عقد سنة
١٩١٦ بين الانجليز والفرنسيين والروس حول تركة الدولة العثمانية
يقضى بأن تكون السواحل الممتدة من الحدود المصرية الى حيفا فعكا

منطقة نفوذ انجليزية ، وان تصبح بقية فلسطين دولية . وبعد هذا الاتفاق الثلاثي بقليل عاد الانجليز والفرنسيون فتعاهدوا على جعل خليج عكا الذى يضم ثغرى عكا وحيفا منطقة انجليزية وبقية فلسطين دولية (معاهدة سايكس - بيكو) . وقد تم ذلك قبل ان يجف مداد ميثاق حسين - ماكماهون ، وفى حين كانت الدماء العربية لا تزال تراق والمتطوعون العرب يزحفون بقوة الى جانب الحلفاء بقيادة فيصل بن الحسين .

- ٢ -

وبالاضافة الى ذلك كله فقد أضمرت الحكومتان البريطانية والفرنسية بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩١٨ البيان المشترك التالى ونشروا فى جميع البلاد العربية وهذا نصه : « ان السبب الذى من أجله حاربت فرنسا وانجلترا فى الشرق تلك الحرب التى أهاجتها مطامع الالمان انما هو لتحرير الشعوب التى رزحت أجيالا تحت مظالم الترك تحريرا تاما نهائيا ، واقامة حكومات وادارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الاهالى الوطنيين لها اختيارا حرا . ولقد أجمعت فرنسا وانجلترا على تأييد ذلك بأن تشجعا وتساعدوا على اقامة هذه الحكومات والادارات الوطنية فى سورية والعراق ، المنطقتين اللتين تم تحريرهما ، وفى الاراضى التى ما زال الحلفاء يجاهدون فى سبيل تحريرها ، وان تعترفا بهذه الحكومات عند تشكيلها . وليس من غرض لفرنسا وانجلترا ان تنزلا أهالى هذه المناطق على الحكم الذى تريدها ، ولكن همهما الوحيدان ان يتحقق بمعونتهما ومساعدتهما المفيدة عمل هذه الحكومات والادارات التى يختارها الاهلون من ذات أنفسهم ، وان تضمنوا لها عدلا منزها يساوى بين الجميع ويسهل عليها ترقية الامور الاقتصادية فى البلاد باحياء مواهب الاهالى الوطنيين وتشجيعهم على نشر العلم ووضع حد للخلفاء القديمة التى

قضت بها السياسة التركية . تلك هى الاغراض التى ترمى اليها الحكومتان المتحالفتان فى هذه الاقطار » .

ان هذه الوعود والتصريحات والبيانات وغيرها قد أجمعت كلها على الاعتراف بحق البلاد العربية كافة ، ومن جعلتها فلسطين ، فى الحصول على حريتها واستقلالها ، وتحقيق الامانى العربية بانشاء دولة وطنية موحدة ذات سيادة . ولقد وفى العرب بما وعدوا به الحلفاء ، ولعبوا دورهم فى الحرب معهم جنبا الى جنب بصورة تدعو الى كل تقدير واعجاب ، بدليل ما شهد به النبى والجنرال سوردراك الفرنسى والكلونيل لورنس وغيرهم .

فلقد جاء فى التقرير الرسمى الذى أرسله اللورد النبى يوم ٢٨ يوليو ١٩١٨ الى وزارة الحربية البريطانية عن أعمال الجيش العربى ما يأتى : « أشكر لجلالة الحسين بن على ملك الحجاز اخلاصه العظيم لقضية الحلفاء . ولا أملك نفسى عن توجيه عاطر الثناء الى سمو الامير فيصل على اخلاصه القنبى وما قدمه الجيش العربى من مساعدة كبيرة للحلفاء فى الحصول على نتائج فاصلة فى الحرب »

وقال فى تقريره الختامى الذى رفعه فى شهر اكتوبر سنة ١٩١٨ عن سير الحرب : « وقد ساعدنا الجيش العربى مساعدة عظيمة جدا بقطع مواصلات العدو قبل القتال ، وبمعونته لفرساننا أثناء الزحف على دمشق . فقد رابط على الطريق التى تقهرق منها العدو شمالى : رعا فحال دون فرار جانب من الجيش الرابع وأنزل بالعدو خسارة ماحقة » .

وفى يوم ٤ فبراير عام ١٩١٩ سلم الجنرال سوردراك رئيس ديوان مسيو كلمنصو الحربى الامير فيصل وسام الصليب الحربى وشارة معف النخل مع كتاب جاء فيه : « انه أمير يشار لليه بالبنان مملوء مية ونخوة ، وقد أيد بعزم وطيد قضية أبيه جلالة ملك الحجاز منذ

سنة ١٩١٦ لحلم النير التركي ومساعدة الحلفاء ، وكان له وللجيش العربى والحق يقال فضل كبير فى هزيمة الاعداء . فلقد كان ملازما الجنوده ، ونظم عدة هجمات حربية مهمة على سكة حديد دمشق - المدينة المنورة وقاد فيها الجنود بنفسه ، واحتل العقبة وغيرها فى شهر أغسطس ١٩١٧ الى شهر سبتمبر ١٩١٨ ، وهجم هجمات كثيرة فى الجهات الجنوبية والشمالية من عمان ، واستولى على عدة محطات ، وأسر عددا كبيرا من جنود الاتراك والالمان ، واشترك فى تمزيق شمل الجيش الرابع والجيش السابع والجيش الثامن من العثمانيين ، وقطع المواصلات فى شمال درعا وجنوبها وغربها ، ثم دخل مع جنود الحلفاء دمشق فى أول سبتمبر ١٩١٨ ، ودخل حلب فى ٢٦ منه بعد أن فعل أفعالا تدل على منتهى الجرأة والاقدام .

ووصف الكولونيل لورنس أعمال العرب العسكرية قائلا : « كلنا يعرف ان الجيش العربى الذى أعد وأنشئ فى ساحة القتال بين نيران المدافع صار جيشا منظما كامل العدد والعدد ، وقد تم له أسر ٣٥ ألف جندى من الاتراك ، وإخراج ما لا يقل عن هذا العدد من صفوف القتال ، وغنم مئات المدافع ، واستولى على مساحات كبيرة جدا من الارض . ولقد أدى العرب لنا بذلك خدمة عظيمة فى وقت كنا فى أشد الحاجة اليها . واننا لمدينون لهم كثيرا بهذه المساعدات » .

بيد ان الحلفاء لم يفوا بشئ من تلك الوعود والعهود ، ونكثوا بما قطعوه على أنفسهم فى الحرب ، وتآمروا مع الصهيونيين سرا وعلانية على ضياع فلسطين واستعمار بلاد العرب ، والوقوف سدا منيعا فى وجه تحرير الامة العربية ونهضتها وحائلا دون تقدمها وازدهارها ، كيما تظل ضعيفة هزيلة لا قيمة لها ولا شأن ، وتبقى على الدوام خاضعة للسيطرة المفروضة عليها ، مقيدة بالسلاسل لا تستطيع السير منفردة ولا تقوى على الاعتاق من الاسر والانطلاق نحو النور والمجد .

الفصل الخامس

خيانة الحلفاء

- ١ -

ومما تدرع به الصهيونيون أيضا في غزو فلسطين منذ نهاية الحرب الأولى الخيانة العظمى التي أقدمت عليها بريطانيا وبقية دول الحلفاء في وضع فلسطين تحت الانتداب ، واشتغال صك الانتداب البريطاني بنودا تفرض على الدولة المنتدبة مسئولية جعل البلاد في وضع سياسى وإدارى واقتصادى يساعد على انشاء الوطن القومى اليهودى وتسهيل الهجرة اليهودية وانتقال الأملاك العربية الى اليهود .

قلنا خيانة عظمى اشتركت فيها بريطانيا وحلفاؤها لأن فلسطين وسورية والعراق التى أخضعت للسيطرة البريطانية - الفرنسية وفرض عليها نظام الانتداب قد كانت حائزة حين عقد « مؤتمر السلام » فى باريس حقوق مكتسبة تخولب تشكيل دولة مستقلة متحدة ، كما كانت فى الوقت نفسه حليفة للحلفاء وحاربت فى صفوفهم وكان لها فضل كبير فيما أحرزوه من نصر . وفيما هو آت تسرد الحجج المؤيدة لهذه الحقيقة والوثائق الرسمية الصادرة عن الدول الغربية نفسها التى تدعمها ، دع الحقوق الطبيعية ومبدأ القوميات وحق الشعوب فى تقرير مصيرها .

فالميثاق العربى - الانجليزى المعقود بين الشريف حسين وحكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا فى عامى ١٩١٥ و ١٩١٦ ، ومنشورات الحلفاء وبياناتهم التى أذاعوها على العرب فى سنتى ١٩١٧ و ١٩١٨ التى عددناها قبلا ، هى من دون شك عهد قطعها الغرب على نفسه بالاعتراف باستقلال الأمة العربية وحققها فى إنشاء حكومة وطنية فى بلادها وفق رغباتها ومشيتها . ولا يغير هذه الحقيقة شيئا انكار الانجليز فيما بعد شمول عهد الملك حسين فلسطين ، وادعائهم

بأنهم قد استثنوها منها . ان ذلك خطأ محض ويدل دلالة وأضحة على نية الغدر الكامنة فى نفوسهم باخضاع فلسطين لسيطرتهم ونفوذهم . فما قد استثنى فى تلك العهود المناطق الواقعة غرب أقضية دمشق وحمص وحماة وحلب ، أى لبنان وسواحله ، لما لفرنسا من مزاعم فيها . أما فلسطين فليست واقعة غرب تلك المدن ، ولم يكن لفرنسا فيها مأرب أو مطمع

ويجب أن نضيف الى ذلك الميثاق وتلك المنشورات والبيانات التصريحات الآتية التى أذاعها الرئيس ولسون والدول المتحالفة وأعربوا فيها غير مرة عن رغبتهم (الصادقة !) فى تحرير الشعوب ، وان الغاية من اشتراكهم فى الحرب لم تكن سوى (الدفاع !) عن حقوق الأمم الضعيفة وتحريرها من حكم الترك والامان .

فقد صرح ولسون فى ٢٧ سبتمبر ١٩١٥ : « ان مصالح الامم هي مصالحنا » اننا اخوان للشعوب الأخرى ، وكل ما يمس الانسانية يهمنا كما يهم شعوب أوروبا وآسيا . اننا على اتفاق اجماعى لتحقيق غاية عزيزة علينا هي (احترام !) حقوق جميع الشعوب احتراماً كاملاً . وشروطنا لتحقيق السلام هي أن يكون لكل أمة الحق المطلق فى اختيار الحكومة التى تريد العيش فى ظلها ، وأن يكون للأمم الصغيرة مثل هذا الحق فى احترام سلامتها وحريتها واستقلالها كالامم الكبيرة سواء بسواء » . وصرح الرئيس الأمريكى فى كانون الأول ١٩١٥ : « ليس الفتح والاستيلاء داخلين فى برنامج الحكومات الديموقراطية ، ولا يتفقان مع مذهبها »

وقال الرئيس ولسون فى يناير ١٩١٧ مخاطباً مجلس الشيوخ : اننى أصرح بأن من واجب جميع الأمم أن تعتنق مذهب مونرو ، وان تمتنع كل دولة عن التسلط بقوتها ونفوذها على غيرها من الأمم والشعوب . ويجب أن يكون لكل شعب الحق الكامل فى تقرير مصيره

واختيار نظمه دون تدخل أو اجبار من أحد ، سيان في ذلك الصغير والكبير » وختم بيانه هذا بقوله : اننى اقترح أن تشكل الحكومات برضى رعاياها »

ولما شهرت الولايات المتحدة الامريكية الحرب على المانيا فى أبريل ١٩١٩ أعلنت ما يأتى : « الآن وقد تبين لنا الحق من الباطل فاننا سنحارب من أجل سلام العالم و (تحرير) الشعوب و (نوال) الأمم الصغيرة والكبيرة حقها فى اختيار نوع الحياة التى تريدها وشكل الحكومة التى تلائمها »

وورد فى البندين الخامس والثانى عشر من البنود الاربعة عشر التى ذكرها ولسون فى رسالته لايضاح شروط السلام بتاريخ ٨ يناير ١٩١٨ : « ان الأجزاء التركية من السلطنة العثمانية الحالية يجب أن تضمن لها سيادتها التامة . أما الشعوب الأخرى الخاضعة الآن للحكم التركى فينبغى أن يضمن لها العيش بأمان واطمئنان ، وان فتاح لها فرصة الرقى والتقدم والحرية دون أى تدخل أو ازعاج ،

كما اعترفت تركيا نفسها منذ عام ١٩٠٨ بحق الأمة العربية فى كسب استقلالها . والمادة ١٦ من معاهدة لوزان التى عقدت معها بتاريخ ٢٤ يوليو ١٩٢٣ قد أكدت الاعتراف للعرب بحق تقرير مصيرهم طبقا لرغباتهم .

ونظام الانتداب ، من جهة ثانية ، لم يكن جائز التطبيق عملا بمبادئ المادة ٢٢ من صك عصبة الأمم الا على البلاد والشعوب المتأخرة فى المدنية ، والبلاد العربية ليست منها . ويقول العلامة هنرى رولان : « ما دام أن الامر قد جرى على هذه الصورة فالاولى بنا أن نقول ان ذلك ليس الا بيعا تجاريا ، وان مجلس الدول الخمس المتحالفة الكبرى (بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وإيطاليا واليابان) لم يفعل فى سان ريمو فى ٢٥ أبريل ١٩٢٠ باقتسامه

البلاد العربية بين أعضائه ، اشباعا لمطامع غير شرعية ، غير ما فعله
فى ٧ مايو ١٩١٩ عندما أقتسم المستعمرات الألمانية »

وفى المذكرة المؤرخة ٣٠ يوليو ١٩٢٠ التى وجهها أمين سرالعصبة
لمجلس الجامعة استنكر عمل « المجلس الأعلى للحلفاء » وقال ان توزيع
الدول الكبرى للانتدابات ليس قانونيا ولا يمكن الاعتراف به . وفى
الجلسة التى عقدتها جامعة الأمم فى سان سابستيان بتاريخ ٥ أغسطس
١٩٢٠ قدم المسيو هيمانس مندوب بجيكا تقريرا فى هذا الموضوع
أيد فيه نظرية أمين السر العام معلنا أن قيام « المجلس الأعلى » بتوزيع
الانتدابات يخالف صك العصبة وأحكام القانون

وأكد العلامة فوشيل « ان اختيار الدول المتحالفة الكبرى بريطانيا
العظمى منتدبة على فلسطين قد جرى خلافا لأحكام ونصوص المادة ٢٢
من عهد الجامعة . فهو أذن باطل من الوجهة القانونية ، ولا يقام له
وزن من الناحية الحقوقية » .

من ذلك كله يتضح أن إخضاع فلسطين وسورية والعراق للانتداب
ليس الا عملا عدوانيا غير شرعى ، فيه افتئات صريح على حقوق
العرب ونكت للوعود المقطوعة لهم ، وخيانة كبرى غايتها اقتسام
البلاد العربية والسيطرة عليها ، ومؤازرة الصهيونية فى بلوغ
أهدافها .

- ٢ -

ومما يجب ذكره أيضا أن المادة ٢٢ من صك عصبة الأمم التى
تعتبر بحق دستور الانتدابات قد نصت فى فقرتها الرابعة : « ان
فلسطين وسورية والعراق قد بلغت درجة من الرقى والتقدم يستطاع
معها الاعتراف بها أمما مستقلة على أن تسدى لها الدول المنتدبة النصح
والارشاد فى ادارتها ريثما تستطيع القيام منفردة بشئونها » .

فلسطين اذن وفقا لهذا النص الصريح دولة مستقلة ذات شخصية دولية وسيادة . وما انتداب بريطانيا عليها الا أداء « لرسالة المدنية المقدسة » باسداء النصح والمشورة للادارة الوطنية .

ويقول العلامة فوشيل : « يحظر على الدولة المنتدبة فى البلاد العربية الموضوعة تحت الانتداب من صنف (أ) أن تقوم بأى عمل مباشر فى البلاد ، ويجب أن تقتصر على اسداء النصح والارشاد فحسب ، وعليها أن تترك للسلطات المحلية الوطنية كامل حريتها فى الادارة والتشريع » . ويقول هنرى رولان : « يستدل من لفظتى النصح والارشاد على وجوب وجود سلطات وطنية تقوم الدولة المنتدبة بمساعدتها بصورة غير مباشرة بالنصح والارشاد »

كذلك فان نظام الانتدابات ، كما يقول فان ريس وغيره من كبار الثقة ، لا يخول الدولة المنتدبة من الصنف (أ) أية سلطات أو حقوق ، وانما يفرض عليها القيام ببعض الواجبات لمصلحة البلاد الواقعة تحت الانتداب . « والدولة التى تقبل مهمة الانتداب تكون مسئولة عن أداء الواجبات الملقاة عليها لصالح هذه البلاد » . وأهم هذه الواجبات جميعا المحافظة على سلامة الأراضى المنتدب عليها من الاغتصاب والحيولة دون تسرب أى جزء منها لغير أصحابها الاصليين وتحريم انتقالها كلها أو بعضها لائى شعب غريب أو طائفة أجنبية . ومن جهة أخرى فان الفقرة الأولى من المادة ٢٢ تقول : « ان حسن حال هذه (الشعوب) وتطورها يشكلان أمانة مقدسة ٠٠ » والفقرة الثانية من هذه المادة تقول أيضا : « ٠٠ والطريقة الفضلى هى أن يوكل أمر تدريب هذه (الشعوب) الى أمم متقدمة فى المدنية ٠٠ » فهاتان الفقرتان تبينان بوضوح أن الانتداب شخصى موضوع لحماية الشعوب المنتدب عليها نفسها وحفظ مستقبلها وكيانها ، وان الدولة المنتدبة ليست سوى (وصية) على هذه الشعوب للأخذ بيدها نحو الترقى والتقدم

ولقد قالت اللجنة الملكية البريطانية فى تقريرها (صفحة ٥٣) :
« لقد أنشئ نظام الانتداب بقصد تطبيق مبادئ الرئيس ولسون على
الولايات العثمانية السابقة ، وهى تقضى بأن تحكم البلاد المنتدب عليها
لا بصفتها ممتلكات لهذه الدولة أو تلك بل (كأمانة) مقدسة فى عنق
المدنية ٠٠ » . وقالت أيضا (صفحة ٥٤) : « ولقد كان المقصود من
نظام الانتداب بالصورة التى طبق فيها على فلسطين العمل على خير
ورقى الأهالى الموجودين فى تلك البلاد ٠ وكان المفهوم من ذلك أن
هؤلاء الأهالى هم العرب ٠ ذلك انه عندما وقع على ميثاق العصبة سنة
١٩١٩ كانت أكثرية السكان من العرب ٠ والواقع أن هؤلاء السكان
الذين كانوا يبلغون نصف مليون نسمة والاقلية الصغيرة من اليهود
التي كانت تبلغ ٦٥ ألفا هم الذين أخرجوا من حكم الاتراك وجعلوا
تحت ادارة الانتداب » .

فعملا بهذه المبادئ والنصوص كلها يمتنع على الدولة المنتدبة فى
فلسطين أن تمارس أية سلطات لا تتفق وأحكام الاستقلال والسيادة
المعترف بها ، وعليها ألا تتصرف أى تصرف يتعارض ومصالح العرب
أهل البلاد ، وإيجاد مؤسسات وطنية للادارة والتشريع على أسس
ديمقراطية صحيحة .

بيد أن بريطانيا ، الاءم غير الشرعية للصهيونية ، وقد تأمرت مع
أقطاب اليهود على الغدر بالعرب والاعتداء على حقوقهم والعمل على
سلبهم جزءا غاليا من وطنهم ، ضمنت صك الانتداب كثيرا من المواد
التي تطلق يدها فى التصرف المطلق بشئون فلسطين ومقدراتها ، ولا
سيما انشاء الوطن القومى لصالح الغزاة اليهود ٠ وأن هذا الصك
لم يكن فى الحقيقة سوى المنهج الذى عرضته عليها « الجمعية
الصهيونية » بعد صدور تصريح بلفور ، وقد وضعه فى الأصل
فيليكس فرانكفورت وبنجامين ف ٠ كوهين من الصهيونيين الامريكيين
البارزين

فالمادة الأولى من صك الانتداب تقول : « تمارس الدولة المنتدبة (السلطة المطلقة) فى الادارة والتشريع » • والمادة ١٢ منه تقول : « يعهد للدولة المنتدبة فى (السيطرة) على علاقات فلسطين الخارجية وحق اصدار البراءات الى القناصل الذين تعينهم الدول الأجنبية ••• كما تضمن الصك بنودا تقضى بسلب الاراضى العربية فى فلسطين ، كليا أو جزئيا ، ومنحها لليهود (المادة ٢) ، وايجاد وكالة يهودية لمعاونة الحكومة المحلية فى الأمور الادارية (المادة ٤) ، وتسهيل الهجرة اليهودية واستيطان اليهود فى البلاد (المادة ٦) ، ومنح الجنسية الفلسطينية لليهود الوافدين من جميع الأقطار (المادة ٧) ، واعطائهم امتيازات خاصة فى الادارة والاشغال العامة (المادة ١١) ، وجعل اللغة العبرية لغة رسمية (المادة ٢٢) ، والاعتراف بأعياد اليهود وعطلتهم أعيادا رسمية (المادة ٢٣) • ولم يوضع لصالح العرب أصحاب فلسطين فى الصك سوى فقرة واحدة فى المادة الثانية وهى تقول : « تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن ترقية أنظمة الحكم الذاتى وضمان الحقوق الدينية والمدنية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الأجناس والأديان » • فكان الانتداب لم يوضع والحال هذه الا لضمان مصالح اليهود المشتتين فى كل قطر ، وتحويل هذا الوطن العربى الصميم الى وطن قومى لليهود • بل ان ما هو أغرب من ذلك أن العرب لم يدعوا فى صلب هذا الصك الا « بالطوائف غير اليهودية » كما قد يجوز سخفا أن يسمى السويسريون فى بلادهم مثلا « بالجماعات غير الأجنبية فى سويسرا » •

وهكذا تتضح بجلاء تام المؤامرة الكبرى التى حاكها البريطانيون والحلفاء ضد العرب عامة وعرب فلسطين على وجه الخصوص • وبدلا من أن تهدف سياسة الدولة المنتدبة ، عملا بواجباتها الدولية ، لتحقيق خير سكان فلسطين ورفيهم وتأمين حريتهم واستقلالهم أخذت تجد بعزم وتصميم ، لتشريدهم وتعجيل فنائهم وزوالهم من الوجود •

الفصل السادس

سياسة تهويد فلسطين

- ١ -

لقد صرح الدكتور وايزمان رئيس الجمعية الصهيونية الأسبق عام ١٩١٩ أن اليهود يطمعون في جعل فلسطين يهودية كما أن أنجليترا انجليزية وأمريكا أمريكية ، وقالت اللجنة الأمريكية التي جاءت الى فلسطين في السنة نفسها : « أعلن يهود فلسطين تأييدهم للصهيونية واتفقوا على وجوب تحويل هذا القطر عاجلا أو آجلا الى دولة يهودية » . وقال المستر بولز مدير بلاد العدو المحتلة في تقريره الى مركز رئاسة الجيش في القاهرة : « لا يقنع الصهيونيون بأقل من حركة يهودية بكل مقتضياتها الصهيونية »

وأعلن القاضي براندايس عضو المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية ومستشار الرئيس ولسون : « ان ما يهدف اليه اليهود هو أن يصبحوا أكثرية السكان في فلسطين وان يحملوا أهلها العرب على الرحيل عنها الى الصحراء » . ونشر الكاتب اليهودي بن آفي وغيره عدة مقالات عام ١٩٢١ جاء فيها : « ان على اليهود أن يطهروا وطنهم ١٠٠! فلسطين من المغتصبين ١٠٠! » وأن على السكان المسلمين فيه أن يرحلوا الى الأراضى الحجازية والصحراء ، واما السكان المسيحيون فما عليهم الا أن يتوجهوا الى لبنان والاستيطان به ،

ولقد أثارت هذه التأكيدات مخاوف العرب وتحققوا منذ البداية ان خطر الصهيونية جسيم وبلاها عظيم ، وهي تهددهم في صميم كيانهم ومصيرهم وتنذرهم بالزوال والابادة والفناء . ولذا فقد اتخذ المؤتمر السوري العام في اجتماعه الأول بتاريخ ٨ يونيو ١٩١٨ قرارا باستنكار الحركة الصهيونية ورفضها . واتخذ في اجتماع ٧ مارس

١٩٢٠ قرارا آخر أعلن فيه وحدة سورية (بما فيها فلسطين) واستقلالها واختيار الأمير فيصل ملكا عليها .

وقالت اللجنة الأمريكية (لجنة كراين) فى تقريرها لمؤتمر الصلح سنة ١٩١٩ : « لقد اتضح لهذه اللجنة أن الشعور العدائى نحو الصهيونية ليس قاصرا على فلسطين وحدها بل يشمل سكان سورية بوجه عام . كما تحققت اللجنة من أحاديثها مع ممثلى اليهود ان الصهيونيين يتوقعون ان يجلوا السكان غير اليهود من فلسطين . ولكننا نرى ان تعريض الشعب العربى لهجرة يهودية لا حد لها فيه اعتداء كبير على حقوق هذا الشعب ونقض صريح للمبادئ التى حارب الحلفاء من أجلها .. » . ثم مضت اللجنة تقول : « ومن جهة ثانية فان الاعتقاد السائد لدينا هو انه لا يمكن تنفيذ البرنامج الصهيونى الا بالقوة المسلحة ، وذلك فى نفسه برهان على ما فى هذا البرنامج من الاجحاف بحقوق السكان غير اليهود . نعم انه لا بد من الجيوش فى بعض الأحيان لتنفيذ بعض المقررات ، ولكنه ليس من المعقول أن تستخدم الجيوش لتنفيذ مقررات جائرة . هذا فضلا عن أن مطالب الصهيونيين الأساسية فى حقهم فى فلسطين مبنية على كونهم وجدوا فيها منذ ألفى سنة . وهذه دعوى زائفة لا تستحق النظر أو الاهتمام » وتابعت لجنة كراين تقريرها قائلة : « ويجب الاعتراف بأن السكان غير اليهود فى فلسطين ، وهم تسعة أعشار المجموع ، يرفضون البرنامج الصهيونى رفضا تاما ، وانهم لم يجمعوا على شئ اجماعهم على هذا الرفض . ويؤسفنا أن الذين يطلبون صيرورة فلسطين يهودية لم يحسبوا حسابا للتاريخ ولا للشعور العدائى ضد الصهيونية فى أنحاء العالم أجمع » .

واختتمت اللجنة تقريرها بقولها : « وبناء على هذا تشعر اللجنة مع عطفها على حالة اليهود أن الواجب يقضى عليها بأن تشير على المؤتمر بأن لا يؤيد سوى برنامج صهيونى معتدل يعمل به تدريجيا .

وبعبارة أخرى يجب تحديد الهجرة اليهودية الى فلسطين ، والعدول عن كل خطة ترمى لجعل فلسطين مملكة يهودية »

وعلى الرغم من أن مؤتمر الصلح لم ينظر رسميا فى تقرير هذه اللجنة لأنها اعتبرته بعثة شخصية للرئيس ولسون بعد أن استنكفت انجلترا وفرنسا عن ارسال مندوبيها معها ، فانه لا بد أن يكون كما نعتقد قد اطلع عليه ووقف على كل ما جاء فيه من حقائق واستنتاجات وعلى كل حال فهو قد أغفل كليا امر الاشارة فى الصك ، كما مر معنا ، الى مزاعم اليهود وادعاءاتهم فى الأرض المقدسة • ولو أنه قد وجد أى أساس صحيح فى تلك المزاعم والادعاءات ، أو أن لليهود أى حق شرعى من الحقوق فى فلسطين ، لما تردد فى رأينا عن ذكر ذلك وإثباته صراحة فى الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من دستور العصبة •

غير أن انجلترا على الرغم مما قرره مؤتمر باريس قد أثبت الا أن تظاهر اليهود ، ودلت أعمالها وحركاتها خلال ثلاثين سنة على أنها لم تجعل الانتداب على فلسطين الا وسيلة لتهود هذا البلد العربى وتشريد أهله وسلبه كيانه القومى العتيذ •

ويقول الدكتور وايزمان تأييدا لذلك فى مذكراته التى نشرت عام ١٩٤٩ (صفحة ١٢٤) : « لقد احتضنت بريطانيا الحركة الصهيونية منذ نشوئها وأخذت على عاتقها تحقيق أهدافها ، ووافقت على تسليم فلسطين خالية من سكانها العرب لليهود فى سنة ١٩٣٤ • ولولا الثورات المتعاقبة التى قام بها عرب فلسطين لثم انجاز هذا الاتفاق فى الموعد المذكور » •

ولقد اتبع سياسة الانجليز فى تحقيق غاياتهم كثيرا من الخداع والمكر والدهاء ، الذى برعوا فيه • فلقد قال السير هربرت صموئيل اليهودى ، وأول مندوب سام لفلسطين : « فيما يتعلق بالعرب فى

فلسطين فان الحكومة ستحافظ عليهم وعلى حقوقهم ومصالحهم كما لو لم يكن هنالك قضية صهيونية أو تصريح بلوفر بالمرة » .

وقال المستر تشرشل فارس الصهيونية الأول سنة ١٩٢٢ لاجل ذر الرماد فى العيون : « . . ان حكومة جلالة الملك لا تفكر فى وقت من الاوقات باخضاع أو محو السكان العرب أو قتل لغتهم وآدابهم فى فلسطين . وهى ترغب فى أن تلفت النظر الى الواقع بأن عبارات تصريح بلفور لا تشير الى تحويل فلسطين الى وطن قومى يهودى بل زيادة رقى الطائفة اليهودية فيها » . وفى الكتاب الأبيض الذى نشرته الحكومة البريطانية سنة ١٩٣٠ أكدت من جديد التزامها بحماية مصالح العرب وحقوقهم ، وانها لن تسمح بحال اخضاع العرب فى فلسطين لسيطرة اليهود .

بيد انه على الرغم من هذه الادعاءات والتأكيدات فقد ظلت بريطانيا ثابتة على سياستها بتهويد فلسطين بالحرب والحداع . ولقد كشفت اللجنة الملكية هذه الحقيقة فى تقريرها عام ١٩٣٧ اذ تقول : « . . وما جاءت سنة ١٩٣٦ حتى كان الوطن القومى اليهودى قد نما وأصبح شيئاً يشبه حكومة ضمن حكومة . فالطائفة اليهودية قد بلغت فى عام ١٩٣٧ أربعمئة ألف شخص ولها عاصمتها تل أبيب أكبر مدن فلسطين ، وعلمها الوطنى ونشيدها القومى ونظامها الثقافى . ولها شبكة من المصالح الاجتماعية والاقتصادية ، وترتبط هذه الطائفة باليهودية العالمية بواسطة الوكالة اليهودية ، بينما تدار شئون الوطن الداخلى بواسطة مجمع وطنى ومجلس ملى ومجلس ربانين . ولذا فاننا نرى بأن الدولة المنتدبة قد قامت لغاية الآن خير قيام بانشاء الوطن القومى للشعب اليهودى فى فلسطين »

ولكن بريطانيا وقد صممت تصميمها لا رجعة فيه على شـد أزر الصهيونية العالمية حتى النهاية لم تقنع بما حققته لليهود على النحو

الذى وصفته لجنة اللورد بيل ، واستمرت فى سياستها العدائية ضد العرب الى أن تم على يديها وبمعاونة حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية قيام ما يسمونه إسرائيل .

- ٢ -

وأول ما اهتمت به حكومة جلالتة للوصول الى هذه الغاية الموافقة على نقل مركز « الجمعية الصهيونية » الى القدس ، واغراق فلسطين باليهود ، وحشد أكبر عدد ممكن منهم فى الوظائف الحكومية وخاصة دوائر المهاجرة والسفر والأراضى والنيابات العامة المختصة بوضع الأنظمة والقوانين ، وتسهيل الهجرة اليهودية بمختلف الأساليب . ولقد قدرت الجمعية الصهيونية عدد اليهود فى فلسطين فى سنة ١٩١٨ بنحو ٥٥ ألف شخص ، ولكنه ابتداء من أول يولية ١٩٢٠ فتح السير هربرت صموئيل ، المندوب السامى الأول ، أبواب البلاد على مصاريعها أمام الغزوة الصهيونية والحملة اليهودية . ولقد احتذى حذوه من جاء بعده من المندوبين السامين حتى أصبح عدد اليهود سنة ١٩٤٨ زهاء ٧٠٠ ألف ، وارتفعت نسبتهم من ٧ ٪ من السكان الى ٣٥ ٪ من المجموع

ومن الطرق التى لجأ اليها اليهود لادخال المهاجرين الى فلسطين تزوير شهادات الهجرة ، وتزيف جوازات السفر وتأشيرات القنصليات البريطانية وشهادات الزواج والولادة ، واللجوء الى الزواج الصورى بقصد ادخال يهوديات الى فلسطين بزعم زواجهن من شبان مقيمين فيها . الخ . كما قد ابتاع اليهود سفنا عديدة صغيرة للتهريب . وصرح المندوب السامى فى شهر يولية ١٩٣٣ بأن الهجرة غير المشروعة فى ذلك العام قد بلغت مقدار الهجرة المصرح بها ، وكان عددها ٣١ ألفا

ولا جدل فى أن سيل الهجرة اليهودية الى فلسطين على هذا الوجه كان ، كما ذكرنا ، من جملة القواعد الأساسية للسياسة البريطانية الرامية الى اغراق البلاد المقدسة بجموع المهاجرين اليهود النازحة من كل حذب وصوب ، واحياء مملكة اسرائيل . .

ولقد كتب المستر سايد باتام فى ذلك يقول : « ان ما تنشده الصهيونية فعلا وهو تشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين بمختلف الأساليب ، والسعى فى الوقت ذاته لمنع كل هجرة غير يهودية اليها » وصرح المستر ادوارد بليس ريد : « ان الذى تريده الصهيونية هو أن تجلى العرب أصحاب فلسطين عنها ، وتحول دون عودة أى عربى اليها ، واحلال اليهود الغرباء مكان أصحاب البلاد الشرعيين »

وصرحت اللجنة الملكية فى تقريرها : « ومن الواضح أن سرعة انشاء الوطن القومى اليهودى ومدى ذلك النشوء يتوقفان على معدل الهجرة اليهودية على مدار عدد من السنين وعلى مقدار تلك الهجرة . وبالنظر للخوف الحقيقى الذى يساور العرب ويجعلهم يخشون غمر المهاجرين اليهود لهم ثم سيطرتهم عليهم ، فهم يرقبون أرقام المهاجرة بعزيم من الاهتمام والقلق »

ولم تتردد حكومة فلسطين قط والحال هذه عن تلبية رغبات لوكالة اليهودية كاملة ، وظلت تستقبل عشرات الألوف من المهاجرين اليهود كل عام بالترحيب ، بينما كانت تقابل عودة بعض العرب مغتربين الذين هم من أصل فلسطينى بالمقاومة الشديدة . وكان هذا الموقف الجائر عرضة مرات كثيرة لانتقادات قاسية وجهتها اليها جان التحقيق ولجنة الانتداب الدائمة فى جنيف .

فلقد صرح المسيو فان ريس نائب رئيس لجنة الانتداب قائلا : « اننا نستنتج من جميع المصادر التى أمامنا أنه يوجد تحيز كبير ضد المهاجرين لغير اليهود ، واما المهاجرون اليهود فانهم يتمتعون

بأقصى حدود المساعدة والتسهيل » وقال رئيس لجنة الانتدابات أيضا : « تسمح حكومة فلسطين بالهجرة اليهودية الى فلسطين حسب طلبات الوكالة اليهودية ، وهى تقوم بتسهيل هذه الهجرة بجميع الأساليب . أما العرب فانهم يجدون كل صعوبة فى وجه عودتهم الى فلسطين ، بلدهم الذى نشأوا فيه وصحبوا به شببيتهم

وصرحت لجنة اللورد بيل فى تقريرها تقول : « يجب على الحكومة أن لا تنظر أبدا الى حالة اليهود فى بولونيا وألمانيا وغيرهما بل الى حالة البلاد المحلية لا سيما الحالة السياسية . والسلوك الذى جرت عليه الحكومة حتى الآن فى السماح لليهود بالاغارة على فلسطين باعداد كبيرة دون قيد أو حساب أمر غير رشيد ويجب ، فى رأى اللجنة ، إيقافه حالا والعدول عنه دون أى تأخير » وقالت أيضا (سنة ١٩٣٧) : « اننا نطلب أن تعين حكومة صاحب الجلالة حدا سياسيا أعلى للهجرة اليهودية لا يجوز تعديده . وهذا المعدل هو حسب تقديرنا للسنوات الخمس التالية ١٢٠٠٠ مهاجر سنويا . وفى خلال هذه المدة يجب أن لا يسمح لأكثر من هذا العدد بدخول فلسطين »

ولكن حكومة جلالتها التى رسمت خطة تهويد فلسطين وتعهدت بتنفيذها بأى ثمن للصهيونيين لم تعمل بهذه التوصيات ولم تقم بتطبيق شئ منها ، وظلت محافظة على سياستها الأولى وهى حشد أكبر عدد ممكن من اليهود احياء لاسرائيل الفانية منذ ألوف السنين .

ولقد أعلن رئيس لجنة الانتدابات الدائمة مؤكدا انتقاداته السابقة حول سياسة تهويد فلسطين : « يجب على الحكومة أن تمنع على الفور اليهود من دخول فلسطين ، وأن لا تسمح لأى منهم أن يسطر أرضها الا اذا دعت الحاجة اليه . اننا نصر على الحكومة كثيرا فى هذا الشأن . اما أن تستمر الدولة المنتدبة فى ادخال اليهود دون قيد أو حساب فهذا ما لا يجوز قبوله أو السكوت عليه . ولا بد أن يكون عملها هذا

فى النهاية سببا لخلق نزاع كبير فى فلسطين . ونؤكد من جديد بأن اللجنة ما زالت ترقب عن كثب هذه المسألة الخطيرة بقلق عظيم »

وقال الكونت دوبنها جارسيا أحد أعضاء لجنة الانتدابات أيضا : « لقد ثبت لنا أن حكومة فلسطين تمنح شهادات الهجرة بغير حساب لليهود ، ونحن قانعون بأنها لا تحكم العقل فى ذلك ولا تتبع السبيل الصحيح . وما عملها هذا الا تعسفا يدعو الى النقد الشديد » كما صرحت اللجنة لمجلس عصبة الأمم بقولها : « صحيح ان المادة السادسة من صك الانتداب توجب على حكومة فلسطين تسهيل الهجرة اليهودية ، غير أن هذه المادة تفرض عليها فى الوقت نفسه تحديد الهجرة وفقا لحالة البلاد وقابليتها الفعلية لاستيعاب المهاجرين . ويؤسف اللجنة أن تجد نفسها مضطرة لأن تعيد ما ذكرته قبلا مرات عديدة وهو أن سياسة الحكومة المنتدبة تستحق فى هذا الخصوص كل لوم وتجريح . فالتقارير الرسمية وبيانات ممثل الحكومة تؤيد بكل تأكيد أن الهجرة اليهودية كانت دائما أكثر بكثير من الحد المعقول »

وهكذا نرى بأن الخبراء والمسئولين الرسميين قد أجمعوا كافة على أن السياسة البريطانية فى مسألة الهجرة اليهودية الى فلسطين لم تركز مطلقا على أساس مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، بل كانت تسير فى الحقيقة وفقا لمشية اليهود ورغبتهم فى الاسراع بإنشاء الوطن القومى وأجلاء العرب عن فلسطين .

الفصل السابع

امتلاك الأراضى العربية

قال الدكتور وايزمان : « انه لا يمكن انشاء دولة دون أراضى ورجال » . وذلك يعنى أن الصهيونية لا تقنع بادخال أكبر عدد ممكن من اليهود الى فلسطين فحسب ، بل انها ترمى أيضا لامتلاك أكبر قسم من الأراضى العربية وانتزاعها من أيدي أصحابها بمعاونة حكومة جلالة الملك . وفى سنة ١٩١٨ عهد الى لجنة وايزمان التى أوفدتها الجمعية الصهيونية الى القدس أمر الاتفاق مع حكومة فلسطين على اتخاذ الاجراءات الفعالة السريعة التى تكفل تحقيق الأغراض اليهودية بصدد الأراضى ، فتم لها ما أرادت ، ونجحت فى مهمتها على أفضل وجه . وفى سنة ١٩٢٠ كانت جميع الخطط التى أعدتها لهذه الغاية جاهزة للتنفيذ .

وتبلغ مساحة فلسطين نحو ٢٧ مليون دونم (والدونم ألف متر مربع) بما فى ذلك مساحة البحيرات (البحر الميت ٥٢٥ ألف دونم ، وبحيرة طبريا ١٦٥ ألف دونم ، وبحيرة الحولة ١٤ ألف دونم) . وعند الاحتلال البريطانى لفلسطين كان نحو ١٣ مليون و ٥٠٠ ألف دونم (أى نصف مساحة فلسطين) مسجلة رسميا كأماكن للعرب ، ونحو ١٢ مليون دونم مسجلة كأماكن أميرية للحكومة يشغلها ويستغلها العرب أيضا . أما اليهود فانهم كانوا يملكون فى عام ١٩١٨ نحو ٦٥٠ ألف دونم انتقلت اليهم عن طريق الشراء فى عهد الدولة العثمانية .

وجدير بالاشارة انه لم تكن فى فلسطين اقطاعية عقارية كما هو الحال فى الاقطار العربية الاخرى ، بل ان الاراضى فيها موزعة على جميع الطبقات والجماعات توزيعا معقولا . والاقطاعية الوحيدة التى

عرفتها فلسطين كانت لبعض الاسر السورية واللبنانية التى استطاعت الاستيلاء على نحو ٨٧٥ ألف دونم من أحسن الاراضى الزراعية بنفوذها وصلاتها الوثيقة برجال الحكم فى العهد العثمانى .

وأول ما فعله السير هربرت صموئيل ، المندوب السامى ، الغاء جميع القوانين والانظمة العثمانية التى كانت تمنع اليهود من امتلاك الاموال غير المنقولة فى فلسطين ، واستبدالها بقوانين جديدة تساعد الصهيونيين على تحقيق أهدافهم ومطامعهم ، ولا سيما قانون انتقال الاراضى لسنة ١٩٢٠ .

كما قامت الحكومة باغلاق المصرف الزراعى العثمانى ، وهو المصرف الوحيد من نوعه الذى كان يعتمد عليه المزارعون فى أعمالهم ، وأخذت تشدد فى جمع الضرائب المتراكمة على الملاكين والفلاحين ، وتفرض عليهم ضرائب جديدة لا طاقة لهم على أدائها وتحملها دون ان تقدم لهم فى مقابل ذلك أية خدمات تساعدكم على زيادة الانتاج أو تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية . واعتدت الحكومة أيضا على قدسية الوقف بموافقتها على بيع ٢٢ ألف دونم من الاوقاف المسيحية لليهود بعد أن رفضت عروضاً تقدم بها العرب النصارى للحيلولة دون تسرب هذه المساحات الكبيرة للصهيونيين . ومن جهة أخرى فقد ظلمت ٥٠٠ ألف دونم من أملاك الدولة منحة للوكالة اليهودية لاستغلالها لصالح المهاجرين اليهود ، ولجأت أخيراً الى الحديد والنار وأنظمة الطوارئ والقوانين الاستثنائية لطرد العرب من قراهم وأراضيهم وتسليمها للغزاة . وفى منطقة مرج ابن عامر ووادى الحوارث والحولة وغوربيسون والساخنة وطبعون والزبيدات وغيرها أطلق الجنود البريطانيون ورجال الشرطة النار على ما يزيد على خمسين ألفاً من العرب الذين رفضوا الخروج من أراضيهم ، وهدموا أكواخهم وخيامهم ونسفوا منازلهم ، وطردوهم من هذه الاراضى التى يمتلكونها ويعلمون فيها منذ مئات السنين .

ونتيجة لهذه السياسة العدوانية التي انتهجتها ادارة فلسطين فى هذا الصدد استطاع الصهيونيون امتلاك مساحات كبيرة من الاراضى ، وأصبح عدد كبير من العرب لهذا السبب بلا أرض ولا مأوى يعيشون فيه ٠٠ وقدر الخبير سمبسون ان عدد العرب الذين أخرجوا من أراضيهم بسبب استيلاء اليهود عليها بلغ فى عام ١٩٣٠ نحو ٢٥٠ ألف شخص .

وقالت لجنة شو فى الاعتراض على هذه السياسة : « ان انتزاع الاراضى من المزارعين العرب فضلا عن انه يعتبر خطرا سياسيا عظيما يهدد كيان القومية العربية فى البلاد ، فانه يعتبر فى الوقت ذاته خطرا اقتصاديا حقيقيا يزيد فى عدد العاطلين باخراج عدد كبير من المزارعين من أراضيهم التى تتوقف عليها حياتهم وتعتمد معيشتهم ، ويشكل أيضا خطرا اجتماعيا كبيرا بايجاد طبقة جديدة من المتشردين الذين طردوا من أراضيهم بعد انتقالها للصهيونيين » ٠٠ وأضافت الى ذلك قولها : « اننا نعتقد بأن الاستمرار فى عملية تنجلى عن ايجاد طبقة كبيرة من الالهالى بلا أرض أمر مفعم بالخطر الشديد لهذه البلاد . ان تحويل فئات كثيرة العدد من المزارعين الى طبقة المتشردين سوف يؤدى ولا ريب الى القلق والاضطراب ، ومن الواجب والحال هذه وضع حد لهذه السياسة الخرقاء وفرض القيود على انتقال الاراضى العربية لليهود » ٠٠ وقال الخبير البريطانى المستر فرنش فى تقرير رسمى : « يجب على حكومة جلالته طبقا للوعد الذى قطعته على نفسها ان تضع قانونا يحمى العربى من الجلاء عن أرضه . فالعربى الذى لا يؤمن بقاءه فى أرضه يصبح فى أغلب الاحيان من طبقة من لا أرض لهم الذين يترتب على الحكومة ان تتحمل نفقات باهظة فى اعادة اسكانهم فى أراض جديدة » ٠ وقال

أيضا : « وما يجب عمله لحفظ حقوق ومصالح المزارعين في فلسطين ليس دفع تعويض نقدي لهم بل تأمين بقائهم في أراضيهم التي تقيهم خطر البطالة والجوع والتشرد . »

وقال السير جون هوب سمبسون خبير الاراضى سنة ١٩٣٠ : « تحتاج الزراعة في فلسطين اليوم الى قانون يضمن للمستأجر العربى بقاءه فى الارض التى يزرعها ويعيش من محصولها » . وقال أيضا : « ان كل قانون لا يضمن للمزارع العربى حق البقاء فى أرضه لا يكون فيه فائدة . ولذا فأننى أوصى بوجود وضع تشريع فى أقرب وقت يضمن هذا الحق ، المعمول به فى جميع أنحاء الهند ، للمزارع العربى فى فلسطين » .

ولكن حكومة جلالتة لم ترض بهذه التوصيات ولم تعمل بها قط وتابعت سياستها الساعية دوما وراء تهويد فلسطين . وفى بدء عام ١٩٤٨ قدر الخبراء ان ما يزيد على ٣٠ ٪ من مجموع الاراضى الزراعية قد أصبحت مملوكة من الصـهيونيين انتقلت اليهم فى الاغلب من ملاكين غير فلسطينيين خلال سنى ١٩٢١ - ١٩٣٠ ، أو من حكومة فلسطين . أما الملاكون والمزارعون العرب فلم يبيعوا أكثر من ١٠ ٪ من هذه الاراضى .

ولقد قدم أحد الخبراء الموثوق بهم تقريراً رسمياً عام ١٩٥١ عن مساحة أراضى فلسطين وكيفية توزيعها بتاريخ انتهاء الانتداب فى ١٥ مايو ١٩٤٨ يقول فيه بان ما كان يمتلكه اليهود فى ذلك التاريخ أقل من ٦ ٪ من مجموع مساحة فلسطين كما يستدل من الأرقام الآتية :

النسبة لمجموع مساحة فلسطين	المساحة بالدونم	
٤٧٧٩ ر %	١٢٥٧٤٧٧٤ ر	العرب
٥٦٧ ر %	١٢٤٩١٦٩٩ ر	اليهود
٤٣٠ ر - %	١٤٢٠٥٩ ر	طوائف أخرى
٤٦٠٠ ر %	١٢١١٤٥٠٠ ر	أمالك الدولة
١٠٠ %	٢٦٣٢٣٠٣٢ ر	المجموع
	٥٢٥٠٠٠ ر	مساحة البحر الميت
	١٦٥٠٠٠ ر	مساحة بحيرة طبريا
	١٤٠٠٠ ر	مساحة بحيرة الحولة
	٢٧٠٢٧٠٣٢ ر	مجموع مساحة فلسطين

وقالت لجنة شو في تأييد هذه الحقيقة : « ان الفلاح العربى فى فلسطين وطنى صميم متحمس للنضال السياسى ضد الصهيونية والاستعمار البريطانى . ولهذا السبب فقد ثبت لنا ان معظم الفلاحين يتمسكون بأراضيهم على الرغم من الظروف القاسية المحيطة بهم تمسكا شديدا ولا يقبلون التنازل عنها بأى ثمن لليهود » . ولا جدل البتة ، وفقا لما تحققه الخبراء الرسميون ، « ان العرب الذين باعوا أراضيهم قد أكرهوا على ذلك بفعل السياسة الصهيونية التى سادت عليها حكومة فلسطين فى تسهيل انشاء مملكة لاسرائيل » . فمدير المعارف البريطانى فى فلسطين ذكر فى تقرير رسمى

ما نصه : « لقد أصبحت حالة المزارعين العرب على حافة اليأس والقنوط ، ولا تكاد توجد قرية عربية غير مغرقة بالديون . والفلاحون مثقلون بالضرائب الفادحة التي لا يستطيعون دفعها . وفضلا عن ذلك فهم فى المواسم الجيدة لا يستطيعون بيع ما ينتجونه من قمح أو شعير . وقد شح النقد فى بعض القرى حتى أصبح الـاهل يبتاعون حاجياتهم عن طريق المبادلات العينية » .

وقال الخبير الانجليزى سمبسون : « ان الفلاح العربى فى حالة يأس شديد اذ ليس لديه رأس مال لمزرعته ، ويرزح تحت عبء ديون فادحة ، وهو مكلف بدفع ضرائب قاسية وفوائد فاحشة . . . » . وأضاف سمبسون الى ذلك قوله : « بيد ان الفلاح العربى ليس كسولا ولا خاملا ، بل هو مزارع قدير فطن . ومما لا شك فيه انه لو تمكن من التدرّب على أساليب أفضل من تلك التى يتبعها وتيسر له رأس المال وخف عنه عبء الضرائب الثقيلة لاستطاع ان يحسن وضعه وأحواله بسرعة . والواقع ان الفلاح العربى يمكن تشبيهه من حيث المواهب والذكاء بأى فلاح أوروبى . ويظهر انه يستطيع ان يستعمل نفس وسائل العمل بنفس المقدرة على النجاح » .

« وفى الحقيقة فان الفلاح العربى لم ينل الا النذر اليسير من العناية » . . و « حالته اليوم قلما تحسنت عن حالته فى عهد الحكومة العثمانية » . . « ومما لا شك فيه انه لم يحظ بأية مساعدة من الحكومة لتحسين زراعته أو رفع مستوى معيشته » ، « وبالإجمال فان الزراعة العربية بينما تتحمل القسم الاعظم من الضرائب نراها لا تنتفع فى مقابل ذلك بشئ من خدمات الحكومة » . . وواقع الامر ان اهتماما قليلا جدا وغير كاف قد خصصته الحكومة لتحسين حال العرب الاقتصادية والاجتماعية فى فلسطين . وللعرب والحال هذه كل الحق فى ان يستاءوا من هذه المعاملة الجائرة وهذا الاهمال المقصود » .

والى جانب ذلك كله فقد اعترف السير واكهوب المندوب السامى بهذه الحقائق المرة عام ١٩٣٢ قائلا : « ان دخل الفلاح ضئيل جدا يقدر بنحو ٢٠ - ٢٥ جنيها سنويا فقط ، بينما يجب عليه ان يدفع ٢٢ جنيها نفقات الزراعة ، و٥ جنيهات ضرائب ، و٥٠ جنيها نفقات اعاشة لاسرته ، فالمجموع يكون ٧٧ جنيها » . ومن ذلك يظهر ان الدخل لا يكفى فى أى حال من الاحوال لسد نفقات الفلاح الضرورية . وفى وضع كهذا ليس من المبالغة فى شئ ان يقال ان الفلاحين العرب قد بلغوا درجة من الافلاس لا رجاء بعدها » .

وصرح ممثل الحكومة المنتدبة أمام لجنة الانتدابات بقوله : لقد أصابتنى دهشة عظيمة لما رأيته من فقر الفلاحين والديون الباهظة التى تثقل كواهلهم » .

وألح الخبير البريطانى سمبسون على الحكومة المنتدبة بوجوب العمل على اسعاف المزارعين العرب والا حلت بهم كارثة شديدة وقال : « بالاضافة الى عوادي الطبيعة فان حكومة الانتداب قد ارهقت كاهل الفلاح العربى بضرائب عديدة لا طاقة له على حملها . وواضح ان حالته أصبحت صعبة جدا ومن الواجب انقاذه حالا من الخطر المحدق به » .

فمن هذه الشهادات يبدو « ان الحكومة المنتدبة لو خصصت شيئا جديا من عنايتها بالفلاح واهتمت بتحسين حاله ، وهونت عليه أمر الضرائب وخففت عنه هول الديون ، وخلصته من شرور المرابين ، لما أقدم يوما على التخلي عن شبر واحد من أرضه . ولكنه فى الحالات التى وصفناها لم يجد بعضهم بدا من البيع سدا للرمق والضرائب والديون ، وحفظا للحياة المهددة بخطر شديد » .

ولم يجد المسيو مارلان عضو لجنة الانتدابات مفرا من لوم حكومة جلالتة على موقفها الشائن من المزارعين العرب فقال : « ان مشكلة بيع بعض الوطنيين أراضيهم بتأثير الظروف السيئة ليست قاصرة على أهل

فلسطين وحدهم بل هي موجودة فى كل مكان تقريبا . ولذا فمن
الضرورى على كل حكومة رشيدة ان تحول دون ما يفعلون وان تسن
قانونا يحظر عليهم بيع اراضيهم للاجانب والغرباء » . فرد عليه
الدكتور شيلز ممثل الدولة المنتدبة : « ان الحكومة لا تجهل ذلك وهي
تعلم انه فى بعض مقاطعات أفريقيا لا تسمح الحكومة بانتقال اراضى
الوطنيين للاجانب » . ولما سأل المسيو مارلان فلماذا اذن لا تطبق
الحكومة هذه القاعدة على الفلاحين والمزارعين العرب فى فلسطين ،
ولماذا هي لا تحميهم من خطر الصهيونية لم يجب المستر شيلز بشئ .
وفى هذا السكوت معنى وبيان واشارة صرحت عن ضمير .

كما أعلن رئيس لجنة الانتدابات فى الجلسة التاسعة للجنة عن
قلقه ودهشته للخطة المعوجة التى تتبعها حكومة الانتداب فى مساعدة
اليهود على امتلاك الاراضى بكل وسيلة وقال : « اننى أشعر بمخاوف
خطيرة بشأن المشكلة التى طالما أشرت اليها فى الجلسات الماضية وهي
ان أكثر اليهود الذين يفدون ان البلاد لا يملكون فلسا واحدا ، ولكن
للاجمعية الصهيونية مزودة بمال وافر ونقود لا تنفد ، وبوسع صندوق
رأس المال القومى اليهودى شراء المساحات الواسعة من الاراضى بل
وتشكيل دولة ضمن دولة . وبجانب هذا الكيان اليهودى الكبير يقوم
كيان الملاكين والمزارعين العرب الصغار الذين تسعى السياسة
الصهيونية ، وتؤازرها فى ذلك السياسة البريطانية ، لاتقراضهم
تدريجيا وازالة كل قيمة سياسية أو اجتماعية لهم » .

وقال سمبسون منذرا بنتائج هذه السياسة غير الرشيدة قائلا :
« ان هذه الحالة ليست من الحالات المرغوب فيها من وجهتى العدالة
وحسن نظام الحكم فى البلاد ، ومن المستحيل ان ينظر بعين التسامح
الى انتقال مساحات كبيرة من الاراضى الى صندوق رأس المال القومى
اليهودى ، الامر الذى ينافى المادة السادسة من صك الانتداب ويعد
مصدر خطر دائم للبلاد » .

وقال الخبير البريطاني المستر فرنش : « لو لم ترتكب الحكومة خطأ عظيما فى سياستها فى عدم المحافظة على حقوق ومصالح العرب فى الماضى والحاضر لما رأينا مشكلة المزارعين الذين لا أرض لهم ٠٠ » . وقال أيضا : « يجب على الحكومة المنتدبة ان تعمل بجد فى الحال على ايقاف انتقال الاراضى للصهيونيين ، وان حلت بالعرب كارثة عظمى نتيجة افراط اليهود فى امتلاك الاراضى فى فلسطين ، ففى انجلترا نفسها قد سن قانون مثل ذلك حماية للفلاحين الانجليز ٠٠٠ » . وفى تقريره الثانى عاد المستر فرنش يطالب الحكومة من جديد باصدار قانون يمنع انتقال الاراضى لليهود ويقول : « اذا كنا نريد ان نحفظ ونحمى حقوق الاغنياء وأرباب النفوذ (ويعنى بذلك اليهود) فمن باب أولى يجب علينا حفظ وحماية حقوق الضعفاء والفقراء ٠ وبديهي ان خير ما يمكن به حماية الفلاح العربى هو ان نحفظ له أرضه من الغاصبين » .

ولامت اللجنة الملكية (لجنة اللورد بيل) الحكومة البريطانية على ما وصلت اليه حالة الفلاحين العرب من شقاء وبؤس اذ تقول : « ان الحكومة هى المسئولة عن الحالة المؤسفة التى وقع فيها المزارعون العرب ٠٠ أجل ان الفلاح العربى ليس غنيا ولا متعلما ، ولكن كونه كذلك لا يبرر قط اخراجه من أرضه لاجل افساح المجال للصهيونيين الاغنياء المتعلمين كى يحلوا مكانه فيها » .

وعلى الرغم من جميع هذه التقارير والتواصى والانتقادات فان حكومة جلالتها لم تكثر قط لما أصاب العرب من أذى وأضرار ، واستمرت تماليء الصهيونيين فى خططهم المبيتة لاستعمار البلاد وامتلاكها ، غير حاسبة للنتائج والاحطار أى حساب ٠ وذلك يؤيد دون أدنى ريب السياسة الغادرة التى تمسكت بها بريطانيا طوال ثلاثين عاما بغية ارضاء الوكالة اليهودية فى امتلاك فلسطين .

الفصل الثامن

معارضة الحكم الذاتى

- ١ -

لقد فرضت المادة الثانية من صك الانتداب على حكومة جلالته وجوب ترقية مؤسسات الحكم الذاتى وتقدم الحكم النيابى على أسس ديمقراطية صحيحة فى فلسطين . ذلك لان الانتدابات ليست الا «أمانات» ينتهى أجلها عندما يصبح السكان قادرين على الوقوف وحدهم وحكم أنفسهم بأنفسهم . غير أن الحكومة المنتدبة التى كانت تعمل لصالح اليهود وحدهم وتجد فى انشاء الوطن القومى اليهودى لم تف بالواجب الذى ترتب عليها لصالح العرب ولم تقم بتنفيذه قط . وفى البيان الذى أعلنه سنة ١٩٢٢ أقر المستر تشرشل بأن « المسألة ليست هى ان الشعب العربى فى فلسطين أقل تقدما من (جيرانه !) فى العراق وسورية ، ولكن تشكيل حكومة وطنية سيحول دون تنفيذ العهد الذى قطعتة الحكومة البريطانية للشعب اليهودى بانشاء الوطن القومى

وفىما يلى نستعرض المحاولات الهزيلة الفاشلة التى قامت بها حكومة فلسطين تظاهرا فقط بتنفيذ الشق الثانى من المادة الثانية من صك الانتداب ، وكيف انها استمرت فى الحقيقة فى حكم البلاد حكما مباشرا الى أن تم لها ما أرادت وقيام « دولة اسرائيل » .

فى شهر اكتوبر ١٩٢٠ أنشئ فى فلسطين مجلس استشارى لبدء الرأى فقط فى المسائل التى يعرضها عليه المندوب السامى . وهو يتألف من عشرة بريطانيين يختارهم هذا المندوب ، الذى يعتبر رئيسا للمجلس ، من مديرى دوائر الحكومة ، وعشرة أعضاء آخرين: أربعة من المسلمين وثلاثة من المسيحيين وثلاثة من اليهود ينتخبهم من غير الموظفين . وقد صرح المندوب السامى يوم تشكيله بأن هذا

المجلس ليس الا خطوة نحو تقدم الحكم الذاتى . وبعد مرور سنتين على ذلك اقترحت حكومة جلالته تأسيس مجلس تشريعى مؤلف من ٢٢ عضوا ، بينهم أعضاء المجلس الاستشارى الموظفون العشرة واثنا عشر عضوا غير موظفين ينتخبون انتخابا : ثمانية من المسلمين واثنا من المسيحيين واثنا من اليهود . أما صلاحيته فمحدودة لا تتعدى حد ابداء الرأى . فليس له ان يصوت على الميزانية ولا على قوانين الهجرة والاراضى والضرائب ، ولا تكون قراراته نافذة الا اذا اقرنت بموافقة المندوب السامى الذى له فضلا عن ذلك حق « الرفض » وتعطيل المجلس وحله واصدار القوانين التى يريدها .

ولقد قبل اليهود مشروع هذا المجلس ، وأما العرب فقد دهشوا منه كثيرا وبدا لهم انه ليس مجلسا تشريعا الا بالاسم فقط فقرروا رفضه . وبسبب هذا الرفض تم سحب المشروع .

وفى سنة ١٩٢٣ انسحب العرب من المجلس الاستشارى الاول حين تبين لهم اصرار بريطانيا على حرمانهم من مجلس تشريعى صحيح . وعند ذلك جعلت الحكومة جميع أعضائه من الموظفين البريطانيين وعلى رأسهم المندوب السامى . . وبعد ذلك اقترح المندوب فى هذه السنة تأسيس وكالة عربية شبيهة بالوكالة اليهودية . ولكن العرب رفضوا هذا الاقتراح الاكثر غرابة من الاقتراحين السابقين ، وقدم رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربى ، بوصفه ممثلا لعرب فلسطين ، مذكرة للمندوب السامى بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٢٣ بين فيها أسباب هذا الرفض تفصيلا وجاء بها : « ان الغاية التى ينشدها عرب فلسطين ليست وكالة عربية مشابهة للوكالة المنصوص عنها فى المادة الرابعة من صك الانتداب ، انما الذى يطلبونه ولا يقبلون عنه بديلا هو الاستقلال الذى جاهدوا فى سبيله منذ زمن طويل ووعدتهم به بريطانيا العظمى وحلفاؤها ، والذى انضم العرب من أجله الى جانب الحلفاء أيام الحرب الكونية واشتركوا فيها » . ومضت المذكرة تقول : « ان الاقتراح القائل بأن

العرب يجب ان يشتركوا فى الادارة بوساطة وكالة عربية ومساواتها فى ذلك بالوكالة اليهودية ، وتصريح فخامتكم بأن فى تنفيذ هذا الاقتراح تقدم كبير نحو تحقيق مطالب العرب فى فلسطين ، فانهما جديرا بالدهشة والاستغراب الكبيرين . اذ ان العرب قد رفضوا من قبل قبول المجلس التشريعى والمجلس الاستشارى اللذين لهما من الصلاحيات والسلطات ما هو أكثر بكثير مما للوكالة . وانه لمن المستحيل على العرب ، اصحاب فلسطين ، ان يقبلوا مساواتهم باليهود الدخلاء . فضلا عن ان اسم (الوكالة العربية) يبين للعرب انهم غرباء فى وطنهم وبلادهم » .

ولم تتوان لجنة الانتدابات الدائمة بدورها عن تأييد وجهة نظر العرب وقالت : « لا يمكن للعرب قبول هذه الوكالة لان صلاحيتها ضيقة محدودة . وان العرب وهم فى بلادهم يجب ان يكون لهم حق فى الادارة أكثر بكثير من أولئك الدخلاء المهاجرين » . وعندئذ سحبت الحكومة هذا الاقتراح ، ولم تعر طلبات العرب الدائمة بتشكيل مؤسسات الحكم الذاتى التى نص عليها عهد الجامعة وصك الانتداب شيئا من الاهتمام ، وبقيت محافظة على ادارة البلاد ادارة مباشرة دون ان تتقدم خطوة واحدة فى هذا الباب الى الامام .

وفى سنة ١٩٢٥ صرحت حكومة جلالتـه بأن اقتراح تأسيس مجلس تشريعى لن يطرح للبحث ثانية ما دام العرب يتمسكون بعنائهم للصهيونية ولا يعدلون عنه » .

وفى أثناء الجلسة السابعة للجنة الانتدابات الدائمة أعربت اللجنة عن استنكارها لهذا الموقف وقالت : « تشعر اللجنة بأن ادارته الفلسطينية قد أظهرت حماسة متناهية فى تطبيق القسم الاول من المادة الثانية من صك الانتداب المختص بالوطن القومى اليهودى ولكنها تسير ببطء وحذر شديدين فيما يتعلق بالقسم الثانى من هذه المادة المتعلق بالعرب . وتصرح اللجنة بأنه يجب على الحكومة

المنتدبة أن تبذل جهدا محسوسا فى تنفيذ تعهداتها للعرب حتى لا يبقى جزء مهم جدا من صك الانتداب دون أى تنفيذ بالمرّة . ويلزم الحكومة بوجه خاص أن تنشئ على عجل مؤسسات سياسية وإدارية للحكم الذاتى فى فلسطين »

وعادت تلك اللجنة تؤكد من جديد فيما بعد هذا الرأى وتقول : « ان المادة الثانية من صك الانتداب نفسه لا تفرض على الحكومة انشاء الوطن القومى فحسب بل توجب عليها أيضا ايجاد مؤسسات الحكم الذاتى التى هى فى الحقيقة الركن الاساسى لنظام الانتداب » . وقال رئيس اللجنة معربا عن عظيم أسفه لموقف الانجليز السلبي فى هذا الموضوع : « من الواجب علينا ان نعلن باصرار زائد ان تأسيس الوطن القومى يجب أن يكون مصحوبا بمؤسسات الحكم الذاتى التى هى الغاية الاصلية من الانتداب » .

وقالت لجنة شو فى الصدد عينه : « من المحقق ان العسرب سيعاودون الكرة فى طلب تجديد المفاوضات حول ايجاد مؤسسات الحكم الذاتى وان رفض ذلك سيكون سببا داعيا للتذمر والشكوى » .

- ٢ -

وفى شهر اكتوبر ١٩٣٠ نتيجة لتواصى لجنة الانتدابات الدائمة ولجنة شو أصدرت حكومة جلالتة كتابا أبيض ورد فيه : « ٠٠ لقد لاحظت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بصورة خاصة ان واجباتها تقضى عليها بأن تضع البلاد فى ظروف سياسية واقتصادية وإدارية من شأنها مساعدة تقدم الحكم الذاتى ، لو هى ترى ان الوقت قد حان لمنح فلسطين نوعا من هذا الحكم يتفق ونصوص الانتداب » . كما صرح هذا الكتاب بما هو آت : « ان حكومة جلالتة ترغب فى ان تشير بكل وضوح الى انها فى الوقت الذى تأسف فيه لكل محاولة يبدىها أى فريق من السكان لعرقلة تنفيذ هذا القرار فانها ستتخذ جميع الوسائل الممكنة للقضاء على مثل هذه المحاولات لانها

تعتقد بأن من المصلحة العامة ان لا يتأخر بعد الآن ايجاد هذا النظام في البلاد » . وذكر فيه أيضا : « وسيكون انشاء مجلس تشريعى بصورة خاصة فى مصلحة الشعب العربى فى فلسطين الذى ليس لديه الآن أية طريقة دستورية ليعرب عن آرائه للحكومة فى المسائل الاجتماعية والاقتصادية » .

أضف الى ذلك أن ممثل الحكومة المنتدبة قد أكد فى الجلسة العشرين للجنة الانتدابات الدائمة سنة ١٩٣١ بأن قرار الحكومة المنتدبة بانشاء مجلس تشريعى فى فلسطين قد أصبح مبرما . وعندها قالت اللجنة فى تقريرها الى مجلس العصبة فى تلك السنة: لقد تلقت لجنة الانتدابات الدائمة بسرور عظيم ما صرح به ممثل حكومة فلسطين عن عزم حكومته على انشاء مجلس تشريعى وفقا لما جاء فى الكتاب الابيض سنة ١٩٣٠ » .

ولم يكد هذا الكتاب ينشر حتى هب اليهود وأنصارهم فى البرلمان الانجليزى لمهاجمته ، وأعلنوها حربا حامية على وزير المستعمرات اللورد باسفيلد وسياسة الكتاب الابيض ، وفى مقدمتهم جميعا تشرشل وايمرى وهارولد لاسكى وغرينوود واوستن تشمبرلين وبلدوين وسنل ولويد جورج وهيودالتون وسمطس وغيرهم . كما قدم الدكتور وايزمن واللورد ملتشت والمستر فلكنس استقالاتهم : الاول من رئاسة الجمعية الصهيونية والوكالة اليهودية، والثانى من مستشارية اللجنة السياسية ، والثالث من رئاسة اللجنة الادارية . عدا اجتماعات صهيونية صاخبة عقدت فى أماكن مختلفة وأمطرت لندن بوابل احتجاجاتها واعتراضاتها فاضطرت حكومة جلالتها على التراجع والرضوخ لرغبات اليهودية العالمية ونفوذها القوى . وبتاريخ ١٣ فبراير ١٩٣١ أرسل المستر ماكدونالد، رئيس الوزراء ، كتابا الى الدكتور وايزمان أعلمه فيه بأنه قد ألغى الامور التى لم يرض عنها اليهود فى كتاب ١٩٣٠ ، ولن ينفذ الوعد الخاص بقيام المجلس التشريعى » .

ولقد انتقد رئيس لجنة الانتدابات الدائمة هذا الموقف وقال مخاطبا السير آرثور واكهوب المندوب السامى : « على الرغم من اننى أشارك منذ احدى عشرة سنة فى مراقبة تطبيق صك الانتداب على فلسطين فانى ما زلت أجد صعوبة كبرى فى معرفة سبب عدم قيام الحكومة المنتدبة بواجبها فى انشاء مؤسسات الحكم الذاتى وفقا لما نصت عليه المادة الثانية من صك الانتداب على فلسطين . فى حين أعلم علم اليقين ان الحكومة المنتدبة قد قامت بانشاء الوطن القومى اليهودى استنادا الى المادة نفسها منذ زمن بعيد . ولعل فى الامر سرا غامضا يعسر على ادراكه فى هذا الموقف الغريب » .

وصرح المسيو بلاسيوس أحد أعضاء اللجنة بأنه « يجب على حكومة لندن تحقيق طلبات العرب العادلة فى لزوم ايجاد مؤسسات الحكم الذاتى » . وقال أيضا : « اننى اذ أصر كثيرا على هذه المسألة الآن فلانى أعتقد بأن للعنصر العربى ، سواء أكان مسلما أم مسيحيا ، شأنًا هامًا فى هذا العالم . ومن واجب اللجنة ان تعنى عناية تامة بالامور التى تتعلق بمصالح أغلبية سكان فلسطين » .

وفى ٢١ ديسمبر ١٩٣٥ أعلم المندوب السامى زعماء العرب واليهود عن مشروع مجلس تشريعى جديد تقترحه الحكومة يتألف من ٢٨ عضوا : خمسة من الموظفين البريطانيين ، و ١١ عضوا يعينون تعيينا (٣ مسلمون ، و ٢ مسيحيون ، و ٤ يهود ، و ٢ تجار) ، و ١٢ عضوا ينتخبون انتخابا (٨ مسلمون ، و ١ مسيحى ، و ٣ يهود) . أما الرئيس فانجليزى ويختار من خارج فلسطين . ومدة المجلس خمس سنوات ، وتمتد جلساته العادية ثلاثة شهور . أما صلاحياته فتشمل المناقشة حول جميع مشاريع القوانين التى تعرضها عليه الحكومة ، والمذاكرة حول اقرار الموازنة السنوية وكل ما فيه منفعة عامة ، بشرط أن لا يجرى تصويت يتعلق بنفقات الاموال العامة أو فرض الضرائب الا بطلب خاص من المندوب السامى ، كما يجب عرض كل مشروع قانون يقره المجلس على المندوب السامى للتصديق عليه أو

رفضه . ولهذا المندوب بوجه خاص صلاحية التشريع واصدار القوانين
فى حالات كثيرة ، كما له ان يعطل المجلس ويحله كلما أراد ، والحق
بتحديد عدد المهاجرين اليهود .

وعلى الرغم من ان ذلك المجلس لا يحقق المطالب العربية ولا يفى
بالواجبات التى فرضها صك الانتداب على حكومة جلالة الملك فقد
وافق العرب مبدئيا على قبوله . أما اليهود فعارضوه ورفضوه
وارغموا بنفوذهم القوى المستر توماس ، وزير المستعمرات ، على
سحبهم فسحبوا وأبطله .

وأخيرا فان اللجنة الملكية قد صرحت « بأنه من المسلم به ان عرب
فلسطين ليسوا أقل تقدما ورقيا من اخوانهم فى سورية والعراق ،
وانهم أهل لحكم أنفسهم بأنفسهم كسكان هذين البلدين سواء
بسواء » . وقالت أيضا فى وصف خيبة العرب ما نصه : « وهكذا
لم يتحقق شئ من الآمال التى كانت تساور الناس سنة ١٩٢٢ .
فقد أخذ الزعماء العرب فى تعليل أنفسهم بالوصول الى انشاء
مؤسسات الحكم الذاتى التى قامت تحت اذعاعية البريطانية فى البلاد
الآخري ، وهى عملية تبدأ بحكومة تمثيلية ثم تتدرج فى الرقى
فتصبح حكومة مسئولة الى أن تصل درجة الاستقلال القومى الذى
يقوم على نظام برلمانى تام . غير أنه قد مرت خمس عشرة سنة ولما
تبدأ فى الحقيقة هذه العملية بعد . وعندئذ يتم انشاء مجلس تشريعى
وحكومة وطنية ، فيكون المجلس مجلسا الكلمة العليا فيه لليهود ،
وتكون الحكومة يهودية يعيش العرب فى كنفها وتحت رحمتها » .
بهذا ما وقع وتحقق فعلا ، وأيدته بتمامه حوادث ١٩٤٨ .

ومجمل القول فان السياسة البريطانية قد حققت لليهود مطامعهم
كافة ، ما نص عليها صك الانتداب وما لم يرد لها ذكر فيه ، ولم
نفذ النص الوحيد الذى وضع لصالح العرب . بل ظل هذا
لنص فى صلب الصك دوما حبرا على ورق ، مما جلب على البلاد
لكوارث ، ومكن اليهود فى النهاية من انشاء اسرائيل والسيطرة
خيرا على فلسطين .

الفصل التاسع

نضال عرب فلسطين

- ١ -

أمام الخطر الصهيوني المروع، وخيبتهم فى نيل استقلالهم، وتماذى الحكومة البريطانية فى الكيد لهم والتآمر عليهم وتحقيق المطامع الصهيونية على حسابهم، لم يكن لعرب فلسطين بد من النضال والقتال دفاعا عن الحرية المغتصبة، وذودا عن الحمى المهدد بالضياع وعلى الرغم من كل ما توافر لدى البريطانيين من جند وقادة حرب وسلاح وعتاد . وما أعدده اليهود لهم من قوة وبأس فقد ثار عرب فلسطين العزل الا من سلاح الحق والايمان ثورات دامية تجلت فيها آيات البطولة العربية والوطنية الصادقة والحميمة القومية والبسالة النادرة المثال . وكانت جولاتهم وصولاتهم فى هذه الثورات مضرب الامثال، ومثارا للدهشة والاعجاب لدى الناس كافة وفى العالم أجمع . وتذكر من هذه الثورات : ثورة ابريل ١٩٢٠ و ثورة مايو ١٩٢١، و ثورة أغسطس ١٩٢٩، و ثورة اكتوبر ١٩٣٣، و ثورة ابريل ١٩٣٦، و ثورة ١٩٣٧ - ١٩٣٨، و ثورة ١٩٤٧ اكتوبر - ١٩٤٨ وقد ر عدد الذين استشهدوا عرب فلسطين فمى ميادين الجهاد باثنى عشر ألف رجل وشباب وامرأة . و ذكر الجنرال هنرى ميتلاند ولسون قائد القوات البريطانية فى وصف ما شهدته بنفسه من بطولة العرب خلال المعارك الحامية التى قاتلوا فيها الانجليز : « ان خمسمائة من الثوار العرب الذين يحاربون فى الجبال لا يمكن التغلب عليهم بأقل من فرقة بريطانية كاملة السلاح، أى خمسة عشر ألف جندي » .

وازاء ثبات العرب الدائم فى محاربة الانتداب والصهيونية

بعزيمة وصبر ومقابلتهما دون انقطاع وجها لوجه لم تقو بريطانيا العظمى وشريكاتها اليهودية العالمية ان تنالا منهم مأربا ، ولا ان تحققا هدفا أو غاية • ولما استدعت حكومة فلسطين عدن لجان بريطانية وعددا من الخبراء الانجليز للتحقيق فى عوامل الثورات العربية ودوافعها ومعرفة أفضل السبل الى التغلب عليها والقضاء على منابعها ، اتفقت كلمة الجميع منهم على ان أسباب هذه الثورات هى خيبة أمل العرب فى تحقيق الوعود بالاستقلال التى أعطيت لهم ابان الحرب الكونية الاولى ، وخوفهم من سيطرة اليهود عليهم سيطرة فعلية وتحويل فلسطين فى النهاية الى دولة يهودية • وكذلك تفاقم روح عدم الثقة بين العرب والحكومة المنتدبة ، واصرار الحكومة البريطانية على تشجيع الهجرة اليهودية وامتلاك الصهيونيين للأراضى العربية ورفض انشاء حكومة وطنية • دع تأثر السياسة الانجليزية بنفوذ اليهودية العالمية ، واشتداد الاخطار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادبية التى جاءت بها الصهيونية للشعب العربى فى فلسطين •• فهذه الاسباب نذير الشر وسفير الشؤم هى التى حملت العرب فى فلسطين على ركوب ذاك المركب الصعب والنضال بحماس منقطع النظير دفاعا عن كياناتهم وقضيتهم العادلة، غير مباليين بما يصيبهم فى سبيل ذلك من ويلات وما يبذلون من مهج وأرواح ودماء وأموال •

ولقد وصفت لجنة اللورد بيل الانجليزية نضال عرب فلسطين فى تقريرها بقولها : « ان النزاع ليس فى جوهره نزاعا عنصريا ناشئا عن كره قديم يكنه العرب لليهود • فلقد كان التنافر والاصطدام بين العنصرين قليلا جدا أو معدوما فى سائر الاقطار العربية الى ان ولده النزاع القائم فى فلسطين • ويظهر جليا ان مشكلة فلسطين هى مشكلة سياسية ، أو مشكلة القومية الثائرة • أما الاسباب الداعية لذلك فواضحة جلية لا لبس فيها ولا ابهام • أولها ان تأسيس الوطن القومى قد انطوى منذ البدء على انكار تام

للحقوق التي يتضمنها مبدأ الحكم الذاتي القومي . وثانيهما انه لم يمتز على انشاء الوطن القومي الا وقت قليل حتى ثبت انه لا يقف عتبة في سبيل الحكم الذاتي فحسب ، بل انه هو العائق الحطير الوحيد في ذلك . وثالثها ان نمو هذا الوطن القومي رافقه ازدياد النخوف من ان الحكم الذاتي حينما يعطى قد لا يكون حكما قوميا بالمعنى الذي يفهمه العرب بل حكومة يكون فيها اليهود اكرثية . ولهذه الاسباب يصعب على العربي ان يكون وطنيا دون ان يكره اليهود .

وأشارت اللجنة بصراحة الى اتحاد جميع العرب ، مسلمين ومسيحيين ، في عداثهم لسياسة الوطن القومي اليهودى بقولها : « وهنالك ظاهرة أخرى حرية بالذكر في هذا النزاع وهى ان المسلمين والمسيحيين من العرب متحدون في معاداتهم لليهود . وانطريقة التى كانت تنتشر فيها أشد الحملات ضد الصهيونية والهاياج العظيم الذى كانت تحدثه ، أظهرت شدة التهاب الشعور في القرى والمدن العربية ، وسهولة اثارة روح التذمر والمقت واحداث البغض القاتل والخوف الحطير في المجموع العربى بأسره » .

وقالت أيضا : « ان مقاومة العرب عامة شاملة ، وهى موجهة الى اليهود والبريطانيين على السواء » . . . وأضافا اللجنة الملكية الى ذلك قولها : ويتراءى لنا ان الموقف على رداءته الآن سيزداد سوءا فيما بعد لاسباب داخلية وخارجية . كما وان النزاع سيبقى مستمرا ، وهوة الخلاف بين العرب واليهود ستظل آخذة في الاتساع » .

وأوضحت ذلك بقولها : « ستزداد فجوة هذا النزاع اتساعا مع الايام لان القوى التى تبعت على النفور والخصام تزداد نموا سنة بعد سنة . فنظام التعليم عند العرب هو عبارة عن مدارس لتلقين الوطنية ، وتأثيره في الناشئة سيظهر بأجل معانيه فيما بعد . وحركات الشبان الوطنية . تلك الظاهرة المألوفة اليوم في بلدان أوروبا وآسيا ، هى الآن في فلسطين سائرة الى الامام . أضف الى

هذا انه كلما ازداد الشعب العربي عددا وازدادت ثقافته ازداد تمسكه بطلب الاستقلال القومى والحاحه على نواله وكرهيته للعقبة التى تحول دون وصوله الى ذلك الهدف » .

واستطردت اللجنة الملكية فى كشف النقاب عن شدة حماسه العرب واندفاعهم فى المطالبة بالحرية والاستقلال تقول : « وستستمر العوامل الخارجية على لعب الدور الذى لعبته منذ البدء بقوة متزايدة . فقد اعترف بشرق الاردن حكومة مستقلة ، وستنال سورية ولبنان فى أقل من ثلاث سنوات سيادتهما القومية أيضا . وبذلك تشتد وتقوى مطالبة عرب فلسطين بنيل نصيبهم من الحرية التى تتمتع بها البلاد الاخرى . لقد كان عرب فلسطين مرتبطين قبل الحرب بسورية وعددهم الآن يربو على اللبنايين ، ثم ان كفايتهم للحكم الذاتى ، كباقي العرب فى البلدان المجاورة ، أصبحت اليوم أمرا مسلما به » .

ثم تابعت هذه اللجنة بحثها قائلة : « لقد فهمنا ان الوزراء البريطانيين والذين ينطقون بلسان الصهيونية ما فتئوا يؤكدون بصوت واحد ذلك الافتراض الخاطىء الذى يقوم الانتداب على أساسه ، وهو ان العرب واليهود لا بد لهم يوما وبطريقة من الطرقتان يتعاونوا معا على العمل فى سبيل تقدم فلسطين وزيادة رفاهيتها . والصوت الوحيد الذى لم يسمع بين جميع الاصوات هو الصوت العربى . فمنذ سنة ١٩١٩ لم يقل زعيم واحد من زعماء العرب بأن التعاون مع اليهود من الامور الممكنة على الاقل . وكان رد الروح القومية العربية على ذلك الافتراض هو الرفض الشديد » . ثم زادت اللجنة قائلة : « ولقد تحققنا ان وجهة النظر هذه التى يسودها التفاؤل منتشرة فى انجلترا وفى غيرها من البلدان خارج فلسطين ، وليس من السهل ازالتها . ولو كان بالامكان تأييدها بالحقائق لهان الامر ولخفت صعوبات المشكلة الى حد كبيرة . ولكننا قانعون بأن الحقائق لا تؤيدها قط وانها مبنية على تقديرين خاطئين ، فهى تنقص

من قوة الروح القومية العربية فى جميع أنحاء البلاد وعلى الاخص بين
بين الشبيبة ، وتعالى فى تقدير المساعدة التى يستطيع المعتدلون
من العرب ان يؤدوها أو يقدرّون على تأديتها فى هذا السبيل » .
وقالت أيضا : « ونكون مقصرين بواجباتنا اذا ذكرنا شيئا من
شأنه ان يقوى الامل باستتباب السلام فى فلسطين فى المستقبل
تحت نظام الحكم الحالى أو أى نظام آخر قريب الشبه به . ان التفاؤل
الذى كان بطبيعة الحال سائدا فى بدء عهد الانتداب قد تضاعف من
جاء سلسلة الاضطرابات التى قام بها العرب . غير انه لم يتلاش
قط ، اذ كان يبعث من جديد اثر كل اضطراب ، ثم يظهر عاجلا انه
تفاؤل باطل . والعبرة التى يجب أن نتخذ من الحوادث الماضية
واضحة . فما من أحد فى رأينا يجرؤ الآن على القول بأن النظام القائم
من شأنه ان يوجد أملا حقيقيا بالتوفيق بين العرب واليهود » .
وصرحت اللجنة بعد ذلك تؤكد : « اننا لعلّ يقين تام بأن لا أمل
يرجى فى الوصول الى تسوية دائمة على أساس الروح القومية
المعتدلة . ولقد كان هذا الامل يبدو فى الافق بعد كل أزمة من
الازمات التى تعاقبت فى الماضى ، ولكن حوادث الايام أظهرت انه
ضرب من الخيال فى كل حالة من الحالات . ولذلك فانه لن يرجى
للسياسة الصهيونية ان تجلب السلم فلسطين . ولسنا نشك فى
ان قوة الروح القومية العربية ستجمع كلها على مقاومة تنفيذ هذه
السياسة سواء أكان ذلك بثورة عامة أم باضطرابات متكررة » .
ثم قالت : « ومن الاسباب التى تجعلنا نشك فى الحكمة من بناء
تسوية على أساس آراء المعتدلين من العرب ان من الصعب ان نجد
عربيا يعترف بأنه من المعتدلين . فقد كان المعتدلون ذوى غيرة وطنية
على الدوام ، وكانوا كسائر العرب عرضة للحوادث والمؤثرات التى
فعلت فعلها فى الهاب الروح القومية وزيادتها بشدة فيهم . فاذا لم
يكن من السهل قط فيما مضى على العربى الفخور بقوميته ان يبتعد
عن مواطنيه الذين هم أكثر تحمسا منه فقد أصبح من الصعب عليه
الآن ان يفعل ذلك أكثر من أى وقت آخر » .

- ٢ -

ومن ناحية ثانية فقد أكدت اللجنة الملكية لحكومة جلالته تأكيداً قوياً لا لبس فيه ولا غموض ان عرب فلسطين لا يقفون وحدهم فى الصراع الدائر ضد الانتداب والصهيونية ، بل ان العالمين العربى والاسلامى يعضدانهم فى ذلك ويسندانهم به . وما من انة ترن فى فلسطين الا ويردد صداها العرب فى سائر الاقطار العربية ، وما من خطر يحيط بها الا ويفزع له العرب والمسلمون فى كل مكان . والواقع الذى لا شك فيه ان جميع الافئدة العربية تهفو أبدا نحو فلسطين ، وجميع القلوب الاسلامية تهوى اليها .

وقد وصفت لجنة اللورد بيل هذه الحقيقة بقولها : « ان ما يحدث فى فلسطين من الثورات كان فيما مضى يثير اهتمام الشعوب العربية وعطفها ، وفى هذه المرة (أى ثورة ١٩٣٦) لم يبق الامر قاصراً على اظهار الشعور العام القوى ضد الحكومة البريطانية واليهود على السواء ، بل تعدى ذلك الى أن عددا لا يستهان به من المتطوعين ، وبينهم قائد الثورة العتيد فوزى النقاش . جاء الى البلاد من سورية والعراق . ولم يمنع عرب شرق الاردن من الاشتراك فى النزاع الا بعد جهد جهيد . وأهم من ذلك أن الحكومات العربية نفسها قد اهتمت بالنزاع . فقد ظل الزعماء العرب فى فلسطين طوال دوام الثورة على اتصال بملك الحجاز وملك العراق وأمير شرق الأردن . وحاول وزير خارجية العراق التوسط مباشرة ، ثم أنهيت الثورة على أثر النصائح التى تقدم بها مباشرة ملك الحجاز وملك العراق وامام اليمن وأمير شرق الاردن » (١٩٥٣) .

واستمرت اللجنة الملكية فى هذا الوصف تقول : « وما من أحد فى فلسطين الا ويعلم حق العلم مقدار ما وصل اليه الآن كره العرب للوطن القومى من مرارة وانتشار بين الناس . وقد زاد هذا الكره فى فلسطين وحدها ، فقد أصبحت مشكلة عرب فلسطين ومظالمهم عما كان قبل خمس سنوات أو عشر . وهذا الشعور بالكره لا ينحصر

فى فلسطين وحدها فقد أصبحت مشكلة عرب فلسطين ومظالمهم حديث المجالس فى القاهرة ودمشق وعمان وبغداد . وأخبار القتال وسفك الدماء التى وقعت فى العام الماضى فى فلسطين سرعان ما كانت تجرى على الألسن فى جميع أنحاء العالم العربى ، ومن أجل ذلك رأينا المظاهرات الصاخبة تتكرر كل يوم فى العواصم العربية القريبة والبعيدة . ولدينا ما يحمل على الاعتقاد ان السخط ضد اليهود لم يصبح بعد مروعا ولكن مما لا شك فيه أن تجدد الاصطدام فى فلسطين ينعشه ويلهبه كثيرا » .

وأضافت الى ذلك قولها : « . . . ان انشاء الوطن القومى قد جرى ضد رغبات العرب ، وكان لهذه الحقيقة المرة صداها الطبيعى على عقول العرب فى خارج فلسطين . واليهود بدخولهم الباب الذى فتح لهم بالقوة قد أغلقوا فى وجوههم أبواب العالم العربى الأخرى . وقد ينقلب هذا العداء فى بعض الأحوال الى اعتداء خطر . وانانهيب بجميع الذين يعطفون على الوطن القومى فى أوروبا وعبر البحار أن لا ينقصوا من قدر المصاعب التى تواجه هذا الوطن ، فليس من صالح الوطن القومى فى شئ التغاضى عن هذه المصاعب والقول بأن الحال ستتحسن بعد قليل من التريث . وليس من صالحه أيضا أن يقال أن هذه المصاعب ما كانت لتنشأ لو أن الدولة المنتدبة سلكت سبيل الحزم والشدة . ففى كل أزمة من الأزمات المتعاقبة التى توالى على فلسطين كانت هذه الآمال الخائبة تلوح فى الأفق ، كما كانت توجه التهم جزافا . أن أفضل خدمة يسديها للوطن القومى من يرجون له الخير هى أن يعترفوا صراحة بأن الحالة فى فلسطين قد أصبحت فى مأزق حرج . وأن يوجهوا أفكارهم نحو إيجاد سبيل صالح للخروج من هذا المأزق . »

ازاء هذه الحقائق الدامغة التى سردها اللجنة الملكية وجدت الصهيونية نفسها عاجزة عن اخضاع العرب وبلوغ أهدافها ، فأخذت تلج على حكومة جلالته أن تبذل جهد طاقتها وغاية ما فى وسعها

لانشاء اسرائيل بالقوة وارغام العرب على قبولها والتسليم بالامر .
وهذا ما فضحته اللجنة الملكية فى تقريرها اذ تقول : « يلج
الصهيونيون على الحكومة المنتدبة بانشاء الدولة اليهودية بالقوة
والعنف ، ولكننا نرى أنه لو اتخذت الحكومة سياسة أشد من
السياسة التى تسير عليها لتمكنت من كبح جماح هذا النزاع مدة
من الزمن ولكنه لا يمكن أن يتسنى لها بذلك أن تقوى على ازالته
نهائيا » . وقالت : « انه ليتعذر علينا جداً أن نتصور أن بالامكان
تحويل فلسطين الى مملكة يهودية » . وقالت أيضاً : « ... ان
الموانع الأدبية التى تلازم اقامة نظام من الحكم يستند دائماً الى
سياسة القمع والشدة فهى واضحة وغنية عن البيان . ولسنا فى
حاجة الى التدليل على ما يكون لهذه السياسة من رد فعل غير مرغوب
فيه على الرأى العام العالمى خارج فلسطين » .

ولم تتردد اللجنة الملكية أخيراً من اظهار تخوفها من نتائج
استعمال القوة فى سلب العرب حقوقهم ووطنهم وقالت : « ان أسوأ
ما فى الخطة السالفة الذكر ان سياسة القمع التى يطلبها اليهود
لن تجدى فى النهاية شيئاً . فهى لن تحل المعضلة مهما اتبع فى
تطبيقها من الشدة والقسوة والتصميم . وبدلاً من أن تخفف حدة
الحصومة الكائنة بين العرب واليهود فهى ستزيدها استعاراً . وليس
من السهل السير فى سبيل القمع المظلم اذا لم يكن من المأمول
مشاهدة وضح النهار فى آخر تلك الطريق » .

ولكن الحكومة البريطانية لم تصغ الى هذه الاقوال والنصائح
الصادرة عن خبراء بريطانيين ، وآثرت المضى فى سياستها القائمة
على الشدة والجور ، اشباعاً لرغباتها الصهيونية فى محو عروبة
فلسطين والقضاء على أصحابها الشرعيين بيد اننا نؤمن بأن ما حققته
بريطانيا لليهود ، وساعدتها فيه حليفها الولايات المتحدة الامريكية
ليس الا نصراً زائفاً موقوتاً لن يدوم ، ولا بد أن يسود الحق فى
النهاية ويظفر العدل من جديد .

الفصل العاشر

جهاد وبطولة

- ١ -

لم يتوان عرب فلسطين كما رأينا عن بذل التضحيات العظيمة في الأرواح والدماء والاموال حين بانث لهم نوايا اليهود العدوانية وخيانة بريطانية ودول الحلفاء للقضية العربية . وهم قد سارعوا منذ البداية الى وضع ميثاق قومي عام ١٩١٩ يشتمل على رفض وعد بلفور والهجرة اليهودية والانتداب البريطاني ، والمطالبة بوحدة فلسطين وسورية ، ولزوم النضال من أجل الاستقلال ضمن الوحدة العربية . وعلى الرغم من كل ما لاقوا من آلام وأهوال فقد استمروا في كفاحهم القومي طوال ثلاثين عاما يحاربون قوى الامبراطورية البريطانية وشرور الصهيونية العالمية ومكائد المنظمات الدولية مما يعجز عن مثله حقا أى شعب من الشعوب الأخرى .

وأول احتكاك دموى وقع في القدس في ربيع عام ١٩٢٠ . واندلع عام ١٩٢١ في يافا لهيب ثورة ثانية لم تلبث أن امتدت الى المستعمرات اليهودية وقتل فيها نحو مائتى شخص أغلبهم من اليهود . وفى سنة ١٩٢٢ قرر المؤتمر الفلسطينى الخامس عدم التعاون مع سلطات الانتداب ومتابعة حركة المقاومة والنضال . وتقرر فى المؤتمر السادس الذى عقد فى يافا سنة ١٩٢٣ الامتناع عن دفع الضرائب ومناهضة السياسة الانجليزية - الصهيونية فى فلسطين بقوة وحزم .

وفى صيف سنة ١٩٢٩ نشبت فى البلاد ثورة ثالثة استمرت زهاء أسبوعين ، وتجاوز عدد الضحايا فيها مائتى قتيل وستمائة

جريح معظمهم من اليهود . وسافر وفد عربى فلسطينى الى لندن فى أوائل عام ١٩٣٠ وقدم الى المستر ماكدونالد ، وزير المستعمرات بيانا قال فيه : « ان الاستمرار فى هضم حقوقنا اكراما لخاطر الصهيونية يؤدى ولا ريب الى ابادتنا وفنائنا واجلائنا عن أرضنا ووطننا ، وأن المسألة عندنا هى مسألة حياة أو موت . وكل عربى منا يؤثر الموت دفاعا عن حقوقه الطبيعية وكيانه القومى على الاستسلام والخضوع » . فأجابت الحكومة الانجليزية على هذا البيان ، ذرا للرماد فى العيون قائلة : « . . . ان المخوف التى أعربت عنها الدوائر العربية من أن سياسة حكومة جلالتهم قد تعرض كيان الشعب العربى فى فلسطين للخطر لا مسوغ لها . وستلجأ الحكومة الى فرض العقوبات الشديدة ضد كل من ينشر أخبارا (مضللة !) عن نيات حكومة جلالتهم فى هذا الصدد » .

ولقد أيد الاجتماع العام الذى عقد فى يافا سنة ١٩٣٣ وجوب المثابرة على عدم التعاون مع الانجليز . وعقبته مظاهرات عديدة فى أنحاء شتى من البلاد اشتركت فيها وفود من عمان ودمشق . واشتبكت الجموع العربية المتدفقة من كل صوب برجال الشرطة ، ووقع عدد غير قليل من الشهداء الاحرار صرعى برصاص قوى الأمن .

ولما أخذ الخطر يتفاقم والقلق يتزايد ويشتد نهضت جماعات المناضلين تتحرك للثورة على الباطل والظلم مرة أخرى . وهب الشيخ عز الدين القسام وهو من رجال الدين البارزين ، وفريق من صحبه الى الجهاد ، واعتصموا بالجبال وقتلوا جنديا بريطانيا فتصدت لهم قوة عسكرية كبيرة . وبعد معركة حامية دارت رحاها بين الفريقين فى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٥ استشهد الشيخ الجليل واثنان من رفاقه ، واعتقلت السلطات من بقى حيا من المجاهدين . .

غير ان ما يجب ذكره بوجه خاص الاضراب العام الذى أعلن فى

أبريل ١٩٣٦ واستمر ستة أشهر ، والثورة الدامية التي رافقته ، وتشكيل اللجنة العربية العليا برئاسة السيد محمد أمين الحسيني رئيس المجلس الاسلامي الاعلى وعضوية ممثلى الاحزاب لقيادة الحركة الوطنية وتنظيمها والاشراف عليها .

أما الاضراب فقد جاء بحق مثلاً خالداً فى تاريخ حركات الشعوب الوطنية ، شمل جميع مظاهر العمل والنشاط التجارى والزراعى والصناعى فى المدن والقرى كافة ، وتجلت فيه بسالة الفلسطينيين وقدرتهم العظيمة على احتمال المكاره دفاعاً عن الحرية والشرف القومى . وأما الثورة فقد كانت ، هى الاخرى ، قوية حادة ضمت الشعب بأسره على اختلاف فئاته وطبقاته ، وساهم فيها عدد كبير من العرب الوافدين من خارج فلسطين . وقد اندفع المضطرون فيها يهاجمون الدوريات والمخافر والمستعمرات اليهودية وسلطات الامن بضراوة شديدة ، ويقاتلون بالبنادق والمسدسات والقنابل اليدوية المصنوعة محلياً القوات البريطانية الآتية من وراء البحار مزودة بالدبابات والمدافع والمصفحات والطائرات . وأصبحت فلسطين فى ذلك الحين كأنها جبهة حرب ، وتجاوز عدد الشهداء ألف شخص ، وزاد عدد الذين جرحوا وسجنوا على سبعة آلاف عربى .

ولما وجدت حكومة فلسطين نفسها عاجزة عن التغلب على العرب استدعت الجنرال ديل ، رئيس هيئة أركان حرب الامبراطورية ، لوضع حد لتلك الحالة الصعبة . فجاء على عجل ، وأعلن الادارة العرفية ، وتسلم الجيش زمام البلاد وتواردت النجذات البريطانية تباعاً حتى زاد عددها على خمسين ألفاً . وشرعت المحاكم العسكرية بنورها تفرض عقوبة الاعدام على كل من يحوز ذخيرة أو سلاحاً . غير ان ذلك كله لم يقد شيئاً ، وظل المجاهدون ماضين فى كفاحهم

الوطني بشجاعة وايمان يؤقعون بالاعداء كل يوم خسائر فادحة
ويظفرون منهم فى كل موقعة غنائم ذات بال . وحين اشترك فوزى
القاقوجى على رأس المتطوعين فى هذه الثورة لشد ما دهش مما تحلى
به الفلسطينيون من بطولة واقدام . ففى كل مرة ود أن ينتدب أحدا
منهم لمهمة خطيرة كان يتسابق اليه من أجلها العشرات كأنما كانت
الدعوة الى عرس لا الى المجازفة بالحياة .

ولما رأت الحكومة المنتدبة أخيرا أن كل ما لجأت اليه من ضروب
القسوة والعنف لم يفت فى عضد الثوار قليلا أو كثيرا لجأت الى
وساطة ملوك العرب وأمرائهم ورؤسائهم الذين وجهوا نداءات فى
٨ أكتوبر ١٩٣٦ بوقف الاعمال الثورية والاضراب جاء فيها : « الى
أبنائنا عرب فلسطين . . . ندعوكم للاخلاد الى السكينة حقنا للدماء
معتمدين على حسن نوايا (صديقتنا !) الحكومة البريطانية ورغبتها
المعلنة لتحقيق (العدل !) ، وثقوا بأننا سنواصل السعى فى سبيل
مساعدتكم حتى النهاية » . وتلبية لرغبة رجال العرب الكبار قررت
اللجنة العربية العليا انهاء الثورة والاضراب فى ١٢ أكتوبر ١٩٣٦ .

وكان لانفراج الازمة على هذا الوجه ضدى بالغ فى لندن بدليل
ما ورد فى خطاب العرش الانجليزى فى أواخر أكتوبر ١٩٣٦ وهو :
« أرحب بالتحسن الذى تم فى فلسطين ، وأرجو باخلاص الوصول
فى النهاية الى تسوية (عادلة !) ودائمة فيها » . وذكر رئيس
الوزراء البريطانى فى خطاب ألقاه وقتئذ ما نصه : « ومن الواجب
أن أعرب عن ارتياحى العظيم لانتهاى الاضراب والثورة العربية فى
فلسطين ، وانى لأرجو بكل حرارة أن يؤدى ذلك الى بدء عهد جديد
من الرخاء والسلام فى بلاد تكررت فيها الحوادث الدامية
باستمرار » .

وبعد هدوء الأحوال وصلت فلسطين فى ١١ نوفمبر ١٩٣٦ لجنة تحقيق ملكية هى لجنة اللورد بيل ، فقاطعتها اللجنة العربية العليا ثم عادت واتصلت بها استجابة لنداء ملوك العرب الصادر فى ١ يناير ١٩٣٧ ، وجاء فيه : « بالنظر لما لنا من الثقة (بحسن !) نية الحكومة البريطانية فى (انصاف !) العرب فقد رأينا أن المصلحة تقضى بالاتصال باللجنة الملكية والادلاء بمطالبكم العادلة اليها » .

ولما أتمت لجنة بيل تحقيقاتها أوصت فى تقريرها المؤرخ ٧ يوليو ١٩٣٧ بتقسيم فلسطين الى ثلاثة أقسام بين العرب واليهود والانجليز فذهل العرب من هذا الحل ذهولا شديدا وعقدوا العزم على محاربته بحزم وتصميم . وانبعثت حركة الكفاح المسلح ثنية ، واشتد سعيها فى يوليو ١٩٣٧ بعد أن قتل المناضلون المستر اندروز حاكم لواء الجليل ومساعدته ، واستمرت تلتهب بحرارة قوية الى ما بعد نشوب الحرب العالمية فى أواخر صيف عام ١٩٣٩ ، ولكم استطاع المجاهدون فيها القيام بحركات عسكرية باهرة فى تطويق المدن والاستيلاء على دور الحكومة عنوة ، ومهاجمة اليهود فى تل أبيب وطبريا وصفد جهارا ، وبث الرعب فى نفوسهم ليلا ونهارا . ولم يسع الصحف الانجليزية واليهودية ووزير المستعمرات نفسه الا الاعتراف بهذه الحقيقة ، ما أظهره الفلسطينيون من بطولة فى المعارك وشجاعة نادرة المثال فى الميدان . ومم صرحت به بعض صحف لندن فى هذا الشأن قولها : « لقد بهر عرب فلسطين أنظار العالم أجمع بما قاموا به من أعمال عسكرية تدل على بالغ البطولة والمهارة فى القتال » .

ومما يلزم بيانه أيضا ان السنطات الانجليزية لم تدخر وسعا قط لقمع الثورة فى استحضار قوات كبيرة من بريطانيا ومصر يزيد

عددها على خمسين ألفا مسنحة بالمدافع والطائرات والدبابات ، وفى اتباع أشد الأساليب عنفا وقسوة فى معاملة الثوار والسكان . ودأبت المحاكم العسكرية كعادتها على اصدار أحكام الاعدام دون رحمة بالجملة ضد كل من وجد فى حيازته رصاصة واحدة أو أية قطعة من سلاح . وبلغ عدد الذين أعدموا لهذا السبب ١٤٨ شخصا من بينهم الشيخ فرحان السعدى الذى كان فى الثمانين من عمره وقد شنقه الانجليز فى عكا وهو صائم فى شهر رمضان . كما تجاوز عدد المحكومين مؤبدا الألفى شخص بينهم كثير من الشيوخ والنساء والفتيان . عدا ما قامت به الحكومة من نسف ما يزيد على خمسة آلاف منزل وحانوت بقصد الانتقام ، والبحث عن الأسلحة فى المدن والقرى مقرونا بالضرب والنهب ، وارتكاب صنوف التعذيب كافة مثل كى الاجسام وتقليع الأظافر وهبر اللحوم وحرق الشوارب واللحى وتسليط الكلاب الجائعة لنهش جوف الأحرار ، وانشاء أربعة عشر « معتقلا » جمع فيها من كل مكان نحو ٦٠ ألف فرد من بينهم عدد كبير من رجال الدين والقضاة . وما من قرية آوت الثوار يوما الا جاءت قوة بريطانية للثأر ، وجمعت أهلها فى العراء ، وانتقت منهم شبانا لا تلبث أن تقضى عليهم رميا بالرصاص من غير سؤال أو جواب

وفى ربيع ١٩٣٨ بلغت الثورة أوج قوتها ، وصار المجاهدون يدخلون المدن فى الشمال والجنوب فاتحين مهللين مكبرين ، ثم يغادرونها بعد أن يتموا مهمتهم فيها بمثل ما دخلوا من تهليل وتكبير . ولما قدم المستر مالكولم مكدونالد ، وزير المستعمرات البريطانى ، الى القدس فى أغسطس ١٩٣٨ وشاهد بنفسه حدة الثورة وبطولة الثوار قال : « ان فلسطين ولا ريب أسوأ بلد فى العالم ، وان مركز المندوب السامى والقائد العسكرى فيها أتعب

مركز رجلين في الامبراطورية بأسرها . وقمع الثورة العربية ليس في الواقع كما يظن أول وهلة بالأمر الهين أو اليسير . »

وصرح حاكم اللواء الشمالى فى تقرير رسمى مؤرخ فى سبتمبر ١٩٣٨ يصف ما شهداه بعينه قائلا : « ان جميع العرب فى فلسطين اما تائرون أو هم عاملون مع الثوار . وكلهم يتحملون بجلد عظيم ما يصيبهم من خسائر ، ويصبرون صبيرا لا نظير له على كل ما يحل بهم من أذى وعنف »

ويجب أن لا ننسى بعد ذلك ان الائمة العربية قد اهتمت فى سائر أقطارها بالثورة اهتماما بالغاً ، وتآلفت فى جميع العواصم لجان خاصة باسم لجان الدفاع عن فلسطين ، والتحق بالثوار عدد كبير من عرب الأردن وسورية والعراق ولبنان . غير ان القيادة بقيت دائما فى أيدي الفلسطينيين أنفسهم الذين أظهروا ضروبا من البطولة فى القتال والبراعة فى التنظيم . وفى مقدمة هؤلاء جميعا أبو ابراهيم الكبير (خليل العيسى) ، وأبو ابراهيم الصغير (توفيق الابراهيم) وأبو على (سليمان العبد القادر) ، والشيخ عطية أحمد ، ويوسف أبو درة ، ومحمد صالح العبد ، والشيخ عبد الفتاح العبد ، وعبد الرحيم الحاج محمد ، والشيخ أحمد الفتاح العبد وعبد الرحيم الحاج محمد والشيخ حسن سلامة وعبد الحليم الجيلانى ، وبطل القسطل عبد القادر الحسينى . وقد وافقتهم المنيا فى ساحات الجهاد أبطالاً ، وماتوا فى المعارك شهداء أبرارا .

ولعل من الجدير بالذكر أيضا انه بالإضافة الى قيادة المعارك وتدير شئون الكفاح كان يقوم قادة الثورة العاملون بادارة أمور البلاد بعد ما تقلص ضل الحكومة وانعدم أثر وجودها فى معظم المدن والمناطق . وقد أضحى لكل قائد منهم أختام خاصة وأوراق مطبوعة ونشرات محلية وبلاغات يومية ، وكتاب وحرس وحجاب . وكثيرا

ما كانوا يعقدون الجلسات لحل ما يعرض عليهم من قضايا وخلافات مدنية وجنائية وشرعية ، ويصدرون فيها الاحكام وينفذونها دون ابطاء . من طريف ما يروى فى هذا الشأن ان بعض الثوار استولوا يوما على اثاث منزل أحد البريطانيين فى حيفا فذهبت زوجته شاكية أمرها الى الحاكم الانجليزى ، فhez هذا كتفيه وقال لها : « اننى لست الحاكم المطاع اليوم بل هو القائد أبو درة ، فاذهبى اليه وابسطى له دعواك لعله يعيد اليك مالك » . وقد أصغت السيدة الى نصيحته وزارت أبا درة فى معسكره ، وعرضت عليه قضيتها . ولما تحقق صحة روايتها أمر برد متاعها اليها ، وصرفها من عنده راضية شاكرة .

ومما تجمل الاشارة اليه أخيرا انه كلما حل قائد فى قرية سارع الى تحيته بها أهل القرى المجاورة ووفود المدن القريبة ، واقيمت له الولائم والحفلات الحماسية ينشد فيها الجميع الاهازيج العربية وترسل الزغاريد عالية كأن الناس فى عيد قومى . ثم لا يلبث أن يودع عند عودته الى مركزه بعد زيارته بمثل ما قوبل به ساعة مجيئه من تهليل وترحيب . .

ولقد أحصت السلطات الرسمية حوادث هجوم العرب على قوات الجيش والشرطة بألف وخمسمائة حادثة ، وعدد الذين أصيبوا منهم فى ساحات القتال بما يزيد على ستة آلاف جريح وشهيد . أما خسائر الحكومة فقد جرى تقديرها بألف وثمانمئة قتيل ، وبلغت تكاليف القوات المحاربة ستة ملايين جنيه . ولم تقل خسائر اليهود عن خمسمائة قتيل وألف جريح ومفقود ومليونى جنيه من الأموال والممتلكات

ولما عجزت جميع قوى الحكومة المنتدبة وكل ما تذرعت به من عنف وتدمير وفتك شديد عن اخماد جذوة الثورة وقف عشرون نائبا

بريطانيا ينادون فى البرلمان الانجليزى بوجوب العدول عن التقسيم وتلبية مطالب العرب بايقاف الهجرة اليهودية فى الحال وقفا تاما . وعقد حزب الاغودات اليهودى مؤتمرا فى لندن قرر فيه رفض انشاء الدولة اليهودية ولزوم الاتفاق مع العرب . كما ندد اليهود غير الصهيونيين فى اجتماع عام عقده فى واشنطن بالتقسيم ، ووصفوه بأنه حل غير عادل . وصرحوا فى الوقت نفسه بأن فكرة الدولة اليهودية غير عملية يجب العدول عنها ، وهى مصدر كل اضطراب ونزاع . وفعل مثل ذلك اليهود والكتاب الانجليز الذين شرعوا بدورهم يدعون الى حلول أخرى لا تقوم على أساس التقسيم .

ازاء هذا الموقف الصعب وصلابة عود الثوار وبسالتهم واستماتتهم فى الكفاح لم تر حكومة لندن بدا من العدول عن التقسيم ، وأصدرت بيانا رسميا فى ٩ نوفمبر ١٩٣٨ بالرجوع عن هذا الحل الخائب . وأعلنت عن عزمها على ايجاد حل جديد يتفق والالتزامات المفروضة عليها نحو العرب واليهود . ولما رأى العرب فى سبتمبر ١٩٣٩ ان الثورة قد آتت أكلها واينعت ثمرتها فى قتل التقسيم ، وان الحرب العالمية الثانية قد أعلنت ، أوقفوا القتال بانتظار ما يحقق لهم الحرية والاستقلال .

بيد ان ما قال به البريطانيون هذه المرة أيضا لم يكن حقا ولا صدقا ، بل نوعا من الخداع والكذب ، ووسيلة لانهاء الاضراب وتهيئة خطة جديدة لكسر شوكة العرب . وفيما هو آت تفصيل أوفى للمؤامرة التى أحكمت صنعها بريطانيا اكراما لحاضر الشعب المختار ، وتحقيقا للأغراض غير الشرعية التى تصبو اليها باضطراد فى الوطن العربى .

فهرس

صفحة

٣	مقدمة
	الفصل الأول :
٥	الحركة الصهيونية
	الفصل الثانى :
١٢	ادوار الصهيونية
	الفصل الثالث :
١٩	أسطورة الحق التاريخى
	الفصل الرابع :
٢٥	فتش عن بريطانيا
	الفصل الخامس :
٣٢	خيانة الحلفاء
	الفصل السادس :
٣٩	سياسة تهويد فلسطين
	الفصل السابع :
٤٧	امتلاك الأراضى العربية
	الفصل الثامن :
٥٦	معارضة الحكم الذاتى
	الفصل التاسع
٦٣	نضال عرب فلسطين
	الفصل العاشر :
٧١	جهاد وبطولة

صدر فى يوم السبت ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٨
والجزء الثانى يصدر يوم السبت المقبل
